

## الفصل الثالث

### الاستثمارات الأمريكية في مصر وأثرها في التنمية الاقتصادية المصرية

- \* بداية اهتمام أمريكا بزيادة الاستثمارات الأمريكية في الخارج مع نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى نهاية فترة الدراسة .
- \* طبيعة وحجم الاستثمارات الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط بصفة عامة ومصر بصفة خاصة والمعوقات التي أثرت على تدفقها للمنطقة .
- \* الجهود التي بذلتها كل من مصر وأمريكا لتنشيط الاستثمارات الأمريكية في مصر .
- \* أهم مجالات توظيف رأس المال الأمريكي في ظل قوانين الاستثمار المصرية القائمة آنذاك، وتأثيرها بالأوضاع السياسية المصرية، وأثرها على الاقتصاد المصري .

تعد الاستثمارات الأمريكية لمصر أحد مظاهر العلاقات الاقتصادية بين مصر وأمريكا في فترة الدراسة ، ولقد اتسمت تلك الاستثمارات بطبيعة خاصة - اختلفت عن الاستثمارات البريطانية التي فاقت أية استثمارات أخرى في مصر - ارتبطت بوضع الاقتصاد الأمريكي ذاته ، من هنا وظفت أمريكا معظم استثماراتها في دول أمريكا اللاتينية ، ولكنها بدأت مع نهاية الحرب العالمية الثانية تهتم بالاستثمار في باقي دول العالم ومنطقة الشرق الأوسط بما فيها مصر . وفي ضوء ذلك جاءت غالبية الاستثمارات الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط لتوظف في مجال استخراج البترول والتجارة في منتجاته .

ولم تخرج مصر عن هذا الإطار ، إذ تركزت معظم الاستثمارات الأمريكية فيها في الفترة موضوع البحث في مجال البترول وإن توجه القليل منها إلى بعض الأنشطة الأخرى كالبنوك والتأمين والصناعات التجميعية أو التجارة في العديد من السلع تامة الصنع في أمريكا ، كذا في مجالات الفنادق والنقل البحري والجوي . ولقد تأثرت الاستثمارات الأمريكية في مصر بعدة عوامل جاء من أهمها النظام الضريبي الأمريكي وقوانين الاستثمار المصرية التي بدت في بعض الأحيان معوقة للاستثمار الأجنبي وفي البعض الآخر مشجعة له ، كما تأثرت بالأوضاع السياسية المصرية في فترة الدراسة خاصة قيام الثورة المصرية عام ١٩٥٢ ، وما أدخلته في بداية عهدها من تعديلات لتشجيع الاستثمار الأجنبي بصفة عامة والأمريكي بصفة خاصة لإيمانها بدور الاستثمار الخاص في تنمية الاقتصاد المصري .

وسيتناول هذا الفصل بالتفصيل أهم مجالات توظيف رأس المال الأمريكي حتى ولو جاءت مساهمته بنسبة أقل من النصف في الشركات التي عملت في مصر نظرا لقلّة عدد تلك الشركات والمعلومات الخاصة بها والتي أمكن التوصل إليها ، كذلك سيتناول الشركات التي تأسست قبل فترة الدراسة واستمر عملها في فترة الدراسة والأخرى التي تأسست في فترة الدراسة ذاتها .

**بداية اهتمام أمريكا بزيادة الاستثمارات الأمريكية في الخارج مع نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى نهاية فترة الدراسة :**

إعتمد الرخاء الأمريكي قبل الحرب العالمية الثانية إلى حد كبير على ايدولوجية الأكتفاء الذاتي ولم توجه إلا بعض الاستثمارات المباشرة لدول أمريكا اللاتينية التي اعتبرت المجال التقليدي لاستثماراتها في الخارج . . ولكن مع نهاية الحرب العالمية الثانية بدأت تتغير تلك الايدولوجية فأصبحت أمريكا تعتمد على الاستثمارات الخاصة الخارجية وسعت لتوجيهها إلى معظم دول العالم

ومنطقة الشرق الأوسط بما فيها مصر بخلاف دول أمريكا اللاتينية<sup>(١)</sup> . ولما كان صناع السياسة الأمريكية يؤمنون بأن الاستثمارات الخاصة يمكن أن تكون بديلا للعون الأمريكي الذي يعتبر مصدرا لنقل الموارد النادرة من الدول المتقدمة للدول النامية ، فقد عملوا علي تشجيع الاستثمارات الأمريكية الخاصة للخارج بدءاً من عام ١٩٤٥ للحد من الطلب علي العون إذ أنها تحقق بعض أهدافه ، مع حرصهم علي الإبقاء علي العون الأمريكي في نطاق ضيق حتي لا يعد منافسا للاستثمار الخاص . وأكدوا علي أن القروض التي تقدمها البنوك الحكومية والدولية كبنك التصدير والاستيراد والبنك الدولي للإنشاء والتعمير لا يجوز تقديمها قروضا للمشروعات التي يمكن للاستثمار الخاص تمويلها بشروط معقولة ، وناشدوا الدول التي تبحث عن رؤوس أموال من الخارج ألا تعتمد علي القروض الحكومية الأمريكية بقدر ما تسعى لاجتذاب رؤوس الأموال الخاصة<sup>(٢)</sup> .

ولما كانت الاستراتيجية الأمريكية تعتبر أن الاستثمارات الخاصة بديلا عن العون ، فإن العون بدوره يمكن أن يكون مكملا للاستثمار الخاص ، حيث أنه يحدث قدراً من التنمية الاقتصادية للدول النامية ويمهد الطريق لاجتذاب رؤوس الأموال الأمريكية الخاصة وذلك عن طريق مساهمته في إقامة بعض المشاريع أو التخطيط لبعض الآخر خاصة المتعلقة بالتدريب الإداري والتنمية الصناعية ورفع المستوى التعليمي ، وإقامة مناطق صناعية ومراكز بحثية للصناعات ودعم التشريعات والقوانين المنظمة للأنشطة الصناعية ، ومد شعوب تلك الدول بالآلات والخبرات الفنية التي تعمل علي رفع مستوى الانتاج الزراعي وتحسين الأوضاع الصحية في ظل برنامج العون الفني الأمريكي الذي تدعمه إحدى بنود برنامج النقطة الرابعة ، وبذا يتحقق نوع من الاستقرار السياسي لدول تلك الشعوب ويساعد علي درء إمكانية التدخل الشيوعي فيها ، كما يخلق بطريق غير مباشر فرص للاستثمار الأمريكي في الدول المستقبلية للعون<sup>(٣)</sup> .

وفي إطار ذلك أوصت بعض اللجان الاقتصادية الأمريكية التي شكّلت لدراسة وسائل التنمية الاقتصادية للدول النامية كلجنة راندال عام ١٩٥٣ بضرورة تحفيز أمريكا للاستثمارات الخاصة إلي تلك الدول علي أن تعمل الدول المستقبلية لتلك الاستثمارات من جانبها علي خلق المناخ الملائم لذلك ، وقد لاقت تلك التوصيات استحسانا لدي الرئيس الأمريكي ومستشاريه الذين عملوا علي رسم

(١) محمد حسين هيكل : نحن وأمريكا ، الطبعة الثانية ، دار العصر الحديث ، مطابع دار المعارف بصر ، القاهرة ، ١٩٦٧ .

ص ص ٢٤ - ٢٥ ..

(٢) Baldwin. David A : Op. Cit., p.p. 20-21 . 153. (٢)

Ibid : p.p. 154-155. Weinbaum Marvin G. . Op. Cit.. : p.p. 12-13. (٣)

سياسات واتخاذ إجراءات مر شأنها العمل على تدعيم حركة الاستثمار الأمريكي في الخارج<sup>(١)</sup>

ومن أهم الإجراءات التي أُتخذت في هذا العدد تعديل النظام الضريبي الأمريكي على أرباح الأموال المستثمرة بالخارج والواقع أن الحكومة الأمريكية كانت تفرض ضريبة موحدته بواقع ٥٢٪ على أرباح الأموال المستثمرة سواء في الخارج أو في الداخل وهذه النسبة من الضريبة كانت تقف معوقا أمام المستثمر الأمريكي الذي يرغب في استثمار أمواله في الخارج لأنه يتعرض لمخاطر وتفرض عليه ذات الضريبة المفروضة على مثيله بالداخل ، في حين أن الأخير يتمتع بتسهيلات كبيرة ، لذلك طالب الرئيس الأمريكي الكونجرس عام ١٩٥٤ العمل على تخفيض الضريبة على أرباح الأموال المستثمرة في أية دولة من دول العالم في الخارج من ٥٢٪ لتصل إلى ٣٨٪ أسوة بما هو مطبق بالنسبة للأموال المستثمرة بدول أمريكا اللاتينية ، وقد استجاب الكونجرس بالفعل لهذا المطلب وقام بإجراء التعديل المطلوب<sup>(٢)</sup> .

لكن رغم ذلك ظلت هناك عقبة أخري أمام المستثمر الأمريكي في الخارج تمثلت في أن أي إعفاء يحصل عليه المستثمر في الدولة المستثمر فيها لا تعود بالفائدة عليه بل تعود على الحكومة الأمريكية ذاتها وذلك نظرا لأن نظام الضريبة الأمريكي بعد التعديلات التي أجريت عليه عام ١٩٥٤ كان يلزم المستثمر بالخارج سداد ٣٨٪ من أرباحه بعد خصم قيمة ما يدفعه بالفعل من ضريبة في الدولة المستثمر فيها . ولما كانت مصر علي سبيل المثال في الخمسينات كنتيجة للتعديلات التي أجرتها على قوانين الاستثمار الأجنبي عدة مرات - كما سيأتي تفصيله فيما بعد - قد أعفت المستثمر الأجنبي من سداد الضريبة علي المشروعات الجديدة لمدة سبع سنوات والتي تقدر بواقع ١٩٪ انذاك ، فكان يتعين علي المستثمر الأمريكي في مصر سداد ١٩٪ فقط للحكومة الأمريكية ، بينما النظام الضريبي الأمريكي السابق ذكره ، ألزمه بسداد ال ٣٨٪ بالكامل و نظرا لأنه لم يسدد ضرائب علي ارباحه فعليا في مصر ، فلم يستفد من الإعفاء الممنوح له وهكذا كان الوضع في العديد من الدول كل حسب نظامه ، لذا عاود الرئيس الامريكي مطالبه الكونجرس في عام ١٩٥٥ لتعديل النظام الضريبي الأمريكي بما يحقق استفاده المستثمر من الاعفاءات الممنوحة في الدولة المستثمر فيها ، كما طالب الرئيس الكونجرس أيضا الموافقة علي منح المستثمر الأمريكي بالخارج تسهيلات أخري كارجاء .

(١) البنك الأهلي المصري : النشرة الاقتصادية ، المجلد السابع - العدد الأول ، ١٩٥٤ ، ص ٥٤ ، Baldwin David A. :

Op. Cit.. p.p. 167-168

(٢) U.S. Dept. of State Bulletin, vol. 30, 4/5/1954, U.S. economic policy toward under- developed Countries, p. 729.

سداد ما يستحق عليه من ضريبة علي أرباح استثماراته لمدة خمس سنوات اعتبارا من عام ١٩٥٥ للعمل علي تشجيعه إذ أن ذلك الإجراء يعمل بدوره علي إعطاء فرصة للمستثمر الاستفادة من حصيلة تلك الضرائب المزجل سدادها في توسيع مشروعه الإصلي بالخارج أو استثماره في إقامة مشروعات جديدة، ويعتبر ذلك أنه يقترض من الحكومة الأمريكية بدون فوائد لمدة الخمس سنوات المسموح فيها وقد تمت بالفعل هذه التعديلات أعتبارا من عام ١٩٥٥<sup>(١)</sup>.

كذلك كانت رغبة أمريكا في عقد معاهدات شاملة للصدافة والتجارة والملاحة التي يرمز إليها F.C.N. والتي تتضمن بنودا خاصة تنفيذ الاستثمار الأمريكي في الدول التي ستعقد معها تلك المعاهدات من بين السياسات التي وضعتها الحكومة الأمريكية للتشجيع علي تدفق رأس المال الأمريكي للاستثمار في الخارج ، ولما كان قد تم معالجة مشروع عقد معاهدة للصدافة والتجارة والملاحة بين مصر وأمريكا والمفاوضات التي دارت بشأنها بإسهاب في الفصل السابق، يجدر هنا التنويه عنها باقتضاب في هذا الفصل .

لقد قدمت أمريكا لمصر في نهاية عام ١٩٤٩ - كما سبق ذكره - مشروعا جديدا لعقد معاهدة للصدافة والتجارة والملاحة بين البلدين . وأهم ما جاء من بنود تتعلق بالاستثمارات حق رعايا الدولتين في إقامة مشروعات تجارية أو صناعية ... الخ في الدولة الأخرى وعدم خضوع شركات كليهما للتأميم وضمان رقابة وسيطرة أصحاب رأس المال علي إدارة المشروعات وعضوية مجالس إدارتها ، كذا حقهم في استخدام الخبراء والفنيين بغض النظر عن جنسيتهم . أما فيما يختص بتحويل الأرباح وإعادة جزء من رأس المال فلم تتوافق مع القوانين المصرية آنذاك - كقانون الشركات رقم ١٣٨ لعام ١٩٤٧ الذي سيتم الحديث عنه في جزء لاحق من هذا الفصل - وحتى يتم الاتفاق علي هذه البنود كان الأمر في حاجة إلى تعديل من جانب مصر ، وحيث أن مصر لم تحدث تعديلات علي قوانين الاستثمار في عام ١٩٥٠ ، ظلت الأجزاء الخاصة بالاستثمار في مشروع المعاهدة تثل عائقا أمام إتمام عقدها ككل بين البلدين في ذلك العام<sup>(٢)</sup> . كذلك أرجأت مصر النظر في مناقشة بنود مشروع المعاهدة المقدم من أمريكا حتي تقدمت هي من جانبها بمشروع للاتفاق حول الإقامة ، لكن قانون الشركات المصري لعام ١٩٤٧ وما جاء به من بنود وخاصة المتعلقة بنسبة ملكية أسهم الأجانب

(١) الأهرام الاقتصادي : العدد ٤٥ ، فبراير ١٩٥٥ ، ص ١٢ .

USNA. D.O.S.. 611-744/3-950 : From Acting Assistant secretaey for economic affairs to Am. (٢) Ambassador. cairo. regarding the Egn. Project for a treaty between the U.S. and Egypt. dated 2/3/1950. p. 2. Ibid. 611- 749/11-750 . dated 1950 p.2

ومحويل الأرباح وعدد الموظفين والعمال المصريين في الشركات عرقل موافقة أمريكا على المشروع  
انصرى<sup>(١١)</sup>.

حاولت مصر منذ عام ١٩٥٠ إجراء تعديلات لبعض مواد قانون الشركات لعام ١٩٤٧ لكي  
تتقارب وجهات النظر المصرية الأمريكية لتمكن عقد المعاهدة . وقد عدلت في عامي ١٩٥٢ ،  
١٩٥٣ بعض أحكام القوانين المصرية الخاصة بالاستثمار الأجنبي لرغبة مصر لتشجيع الاستثمارات  
الأجنبية عامة وحتى تتواءم مع رغبة أمريكا في تشجيع الاستثمار الأمريكي في مصر طبقا لما جاء  
بنود المعاهدة وقد أشادت الهيئات الأمريكية بالإجراءات التي اتخذتها مصر لتشجيع الاستثمارات  
الأجنبية سواء تعديلات عام ١٩٥٢ الخاصة بالشركات المساهمة ونسبة ملكية الأجانب وتعديلات عام  
١٩٥٣ الخاصة بشركات البترول<sup>(١٢)</sup> . ولكن رغم ذلك لم يتمكن البلدان من الوصول إلى اتفاق حول  
مشروع المعاهدة حتى نهاية فترة الدراسة للإسباب الواردة بالفصل السابق.

هذا فضلا عن أهمية برنامج النقطة الرابعة الذي أعلنه الرئيس الأمريكي في خطابه الاقتتاحي  
عام ١٩٤٩ بالنسبة لتشجيع الاستثمارات الأمريكية الخاصة في الخارج وخاصة في الدول النامية ، إذ  
إنه يتضمن مشروع قانون يحتوي علي بنود هامة تعمل علي تدفق رؤوس الأموال الأمريكية الخاصة  
لتلك الدول وما سيعود بالفائدة من خلال ذلك علي المستثمر الأمريكي وعلي الدول المستفيدة ، إذ  
يعاونها علي الاستخدام الأمثل لطاقتها البشرية والطبيعية ، كما يعود بالفائدة علي أمريكا ذاتها  
دون تحمل دافعي الضرائب الأمريكيين أية أعباء<sup>(١٣)</sup> . ولما كانت المعاهدات بمفردها ليست كفيلة  
بتحقيق الضمان للمستثمر الأمريكي للمغامرة برأس ماله في الخارج خصوصا وأن الدول المستثمر  
فيها من الجائز ألا يتوافر لديها دولارات كافية تضمن للمستثمر استعادة أرباحه إلي وطنه ، لذلك  
يُنن نائب وزير الخارجية الأمريكي ويب Webb أهمية مشروع القانون المقترح الذي يضمن بمقتضاء  
المستثمر الأمريكي في الخارج حماية التصدير والاستيراد الأمريكي لاستثماراته بما يقدمه من ضمان  
لاستعادة الأرباح ورأس المال الأصلي بالدولار وضمانات أخري لحمايته من أخطار الحروب العالمية  
والثورات الداخلية والمصادرة والتأميم - علي ألا يقدم أي ضمانات في حالة المخاطرة العادية  
المصاحبة للاستثمار - ولكن بشرط أن تكون تلك الاستثمارات مباشرة وتعمل علي التنمية

(١١) الأهرام : العدد ٢٢٢٢٣ بتاريخ ١٩٥٠/٦/٦ .

(١٢) نشر المصدر : العددان ٢٤٢٩٢ بتاريخ ١٩٥٣/٤/١٩ ، ٢٤٣١١ بتاريخ ١٩٥٣/٦/٧ .

(١٣) U.S., D.O.S., Bulletin, vol. 21, dated 29/8/1949 : Investment of American private capital abroad by  
under secretary Webb, p. 305.

الاقتصادية بتلك الدول . علي أن يتشاور المستثمر مع وزارة الخارجية الأمريكية قبل دخوله في أي مشروع<sup>(١١)</sup> .

ومن منطلق اعتبار الحكومة الأمريكية أن الاستثمارات الخاصة يمكن أن تحل محل العون الذي لا يمكن استمراره لفترات طويلة ، وضعت نظاما لحماية بنك التصدير والاستيراد الأمريكي للمستثمر الأمريكي بالخارج طبقا لما جاء بمشروع القانون الذي قدمه الرئيس الأمريكي لبرنامج النقطة الرابعة ، وفي أغسطس عام ١٩٥٢ قامت الحكومة الأمريكية بعقد اتفاقات وفقا لهذا النظام مع أربعة عشر دولة من دول العالم وأعلنت أن من حق الدول المنتفعة ببرنامج النقطة الرابعة والأمن المتبادل ومشروع مارشال الانتفاع بهذا النظام ، بالدخول مع أمريكا في اتفاقات بشأنه ، مما جعل السفير المصري بواشنطن يحث وزارة الخارجية المصرية علي دراسة هذا النظام ومدى امكانية الدخول مع أمريكا في اتفاق حوله ، إذ أنه يعمل علي زيادة الاستثمارات الأمريكية في مصر<sup>(١٢)</sup> . كما اتخذت أمريكا حتى عام ١٩٥٤ عدة اجراءات من شأنها العمل علي تشجيع الاستثمار الأمريكي في الخارج ومنها نشر دراسات خاصة عن فرص الاستثمار في الخارج في مجلة التجارة الخارجية الأمريكية الأسبوعية ، وفي بعض المكاتب التابعة لوزارة التجارة الأمريكية ، كذلك في الغرف والاتحادات التجارية ، وأعلن الرئيس الأمريكي أن أمريكا علي استعداد للتوسع في عقد الاتفاقات الخاصة لحماية الاستثمار مع الدول التي تكون علي استعداد للعمل على زيادة الاستثمارات الأمريكية فيها إلا أن مصر لم توقع اتفاقا مع أمريكا وفقا لهذا النظام حتى عام ١٩٥٤<sup>(١٣)</sup> . وفي يناير عام ١٩٥٥ قامت السفارة الأمريكية بالقاهرة بإرسال مذكرة إلي وزارة المالية المصرية تتضمن مشروع اتفاق لحماية المستثمر الأمريكي طبقا للنظام السابق ذكره ، وقد دارت عدة مشاورات بين الطرفين الأمريكي والمصري رفعت بموجبها المذكرة المعدة بمعرفة وزارة المالية إلى وزارة الخارجية التي قامت بدراستها ، ورفعها إلى مجلس الوزراء لاتخاذ القرار اللازم بشأنها ، إلا إنه حتى مارس من نفس العام لم تلتق السفارة الأمريكية ردا من مصر علي مشروع الاتفاق المقترح<sup>(١٤)</sup> . ولم تورد المصادر التي أمكن التوصل إليها بعد ذلك

Ibid : p. 316.

(١١)

زكي هاشم: برنامج ترومان لمعاونة الدول المتخلفة اقتصاديا ، بحث منشور في مصر المعاصرة ، عدد يناير ١٩٥١ ، ص ٢٩ - ٣٠ .

(١٢) وثائق وزارة الخارجية : محفظة رقم ٥١٠ ملف ٣٥٢/٧/٢٠٣ (سري) تقارير سفارة واشنطن الاقتصادية ، خطاب من السفارة المصرية برانجنجتون إلى وكيل وزارة الخارجية بتاريخ ١٩٥٢/٨/٢٨ بشأن تشجيع الاستثمارات الأمريكية في الخارج .

(١٣) U.S. D.O.S. Bulletin, vol. 30, 10/5/1954 : U.S. economic policy toward under developed countries, p. 729.

(١٤) وثائق وزارة الخارجية : محفظة رقم ١٤٤١ ، ملف ١٠/٧/١ (سري جدا) ، الاتفاق بين مصر و أمريكا بخصوص ضمان الاستثمارات الأمريكية في مصر ، بتاريخ ١٩٥٥/٣/١٢ .

التاريخ وحتى نهاية فترة الدراسة معلومات تفيد عقد اتفاق بين مصر وأمريكا بشأن حماية المستثمر الأمريكي في مصر .

### طبيعة وحجم الاستثمارات الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط بصفة عامة ومصر بصفة خاصة والمعوقات التي أثرت على تدفقها للمنطقة :

اعتبرت أمريكا عقب الحرب العالمية الثانية من أكبر دول العالم التي تستثمر رؤوس أموال في الخارج ، ومنذ ذلك التاريخ بدأت تتوسع في توجيه استثماراتها لمعظم دول العالم الهامة ، إلا أن دول أمريكا اللاتينية ظلت تستأثر بالنصيب الأكبر من تلك الاستثمارات ، إذ قدرت الاستثمارات الأمريكية الخاصة فيها في أواخر الأربعينيات وأوائل الخمسينيات بحوالي ٤٠٪ من إجمالي الاستثمارات الأمريكية في الخارج ، تلتها كندا بما يقدر بـ ٢٦٪ ثم جنوب شرق آسيا ، ودول غرب أوروبا فمنطقة الشرق الأوسط بما فيها مصر . وقد إنتمت الاستثمارات الأمريكية لمنطقة الشرق الأوسط بصفة عامة ، بطبيعة خاصة توقفت علي وضع الاقتصاد الأمريكي ذاته . وحيث أن أمريكا تعد من الدول المتقدمة صناعيا وزراعيا وبها سوق متسعة لتصرف انتاجها ولديها فائض في ميزان مدفوعاتها سمح لها بتوجيه جزء منه للاستثمارات في الخارج ، فهي لاتتجه للاستثمار في الخارج إلا في حالة الحصول علي أرباح كبيرة لا تتحقق لها في بلدها ، لذلك فقد وظفت معظم استثماراتها في دول الشرق الأوسط في عمليات البحث والتنقيب عن البترول واستخراجه وتصديره علي شكل خام إلى دول أوروبا التي تعد سوقا له ، وبعض الصناعات التجميعية تهريا من مشاكل الحواجز الجمركية ، وبذا تحققت لها فوائد كبيرة ولم تفكر في إنشاء معامل تكرير بمناطق الاستخراج بل أنشأت معظمها في أوروبا وعلى ذلك فإن دول الشرق الأوسط استفادت فقط من عائدات استخراج البترول وتصديره علي شكل خام<sup>(١)</sup> .

وبهذا تكون الاستثمارات الأمريكية لمنطقة الشرق الأوسط قد اختلفت في طبيعتها عن الاستثمارات البريطانية للمنطقة التي ارتبطت هي الأخرى بوضع الاقتصاد البريطاني ، ولما كانت بريطانيا من أكبر الدول الصناعية منذ قيام الثورة الصناعية لكنها في نفس الوقت لا تمتلك معظم المواد الخام التي تدخل في تلك الصناعات، كذلك تعد من أكبر الدول تصديرا للسلع الانتاجية، لذا

George Hakim: Point Four Aid in the Middle East, A Middle East view topic in the Middle East (١) journal, washington, D.C . April 1950, p p. 189-191.

البنك الاهلي المصري : النشرة الاقتصادية ، المجلد الخامس - العدد الأول ، ١٩٥٢ ، ص ص ٦٥ - ٦٦ .

فقد كانت في حاجة لاستثمار رؤوس أموالها الخاصة في الخارج، وقد وجدت في دول الشرق الأوسط ذلك المجال الذي يساعد على استغلال مواردها من المواد الخام وفتح دولها لتكون أسواقا لاستقبال منتجاتها، من هنا أصبحت الاستثمارات البريطانية من أكبر وأهم الاستثمارات الأجنبية لمعظم دول هذه المنطقة سواء المستعمرة منها أو غير المستعمرة، ولكن تلك الاستثمارات لم تساهم بشكل كبير في إحداث تنمية إقتصادية لتلك الدول بقدر ما عملت على ربط اقتصادياتها بعجلة الاقتصاد البريطاني<sup>(١)</sup>.

ولقد جاءت الاستثمارات الأمريكية لمصر في إطار استثماراتها لمنطقة الشرق الأوسط ككل والتي زادت مع نهاية الأربعينيات وأوائل الخمسينيات عما كانت عليه في السنوات التي تلت الحرب العالمية الثانية مباشرة، وبلغ حجم تلك الاستثمارات لتلك المنطقة مجتمعه ما يقدر بـ ١١٤ مليون دولار عام ١٩٤٩، ١٠٢ مليون دولار عام ١٩٥٠ وقد وظف معظمها في البترول. ومثلت حوالي ١٩٪ من إجمالي الاستثمارات الأمريكية في العالم عام ١٩٥٠. ولكن إذا إستثنينا استثماراتها في مجال البترول يلاحظ أن نسبة استثماراتها للمنطقة في عام ١٩٥٠ تصل إلى حوالي ٢٪ من إجمالي استثماراتها في العالم. وقد خص مصر من تلك الاستثمارات ما يقدر بـ ٣٠ مليون دولار عام ١٩٥٠ وهو ما يعادل ٨.٦ مليون جنيه مصري، وما يقدر بحوالي ٤٣ مليون دولار لمصر والسودان في عام ١٩٥١ أي ما يعادل ١٢.٤ مليون جنيه مصري في ذلك العام<sup>(٢)</sup>. ورغم ذلك ظل حجم الاستثمارات الأمريكية في مصر يعد ضئيلا إذا ما قيس بحجم الاستثمارات البريطانية فيها والتي وصلت إلي ما يقدر بـ ٣١.٩ مليون جنيه مصري حتى منتصف الثلاثينيات - كما سبق ذكره - وحتى وإن لم تزد الاستثمارات البريطانية حتى أوائل الخمسينات عن هذا المعدل فإنها ستظل كبيرة إذا ما قيست بحجم الاستثمارات الأمريكية في مصر حتى أوائل الخمسينات.

ولقد واجهت الاستثمارات الأمريكية لمنطقة الشرق الأوسط بصفة عامة عدة عوائق بعضها يتعلق بدول المنطقة ككل والبعض الآخر بسياسة أمريكا، وتمثلت أهم العقبات الخاصة بالمنطقة في عدم الاستقرار السياسي الذي ساد معظم دولها عقب الحرب العالمية الثانية نتيجة سعى شعوب دول المنطقة في الحصول علي الاستقلال عن بريطانيا وفرنسا، مما أدى إلي عدم تهيئة المناخ المناسب لاجتذاب رؤوس الأموال الأمريكية بالدرجة التي كان يؤمل ورودها بها. كذلك حساسية شعوب تلك

George Hakim : Op. Cit., p. 190.

(١)

USNA, Dos., 611. 74/2-2750: United States interests in Egypt, dated 27/2/1950, p. 2 . Mattison.(٢)

Frances C. : Op. Cit., p.p. 12-3.

الدول وتخوفهم من هذا النوع من الاستثمار الخاص الذي كثيرا ما جلب معه نوعا من التدخل السياسي والاقتصادي من الدول صاحبه رأس المال في شئونهم . وتفضيلهم الاعتماد على الاقتراض الحكومي أو المعونات في إحداث التنمية الاقتصادية لدولهم . هذا فضلا عن قلة المجالات المفتوحة بالمنطقة لاجتذاب رؤوس الأموال الأمريكية للاستثمار فيها وربما كان هذا سببا في تركيز معظم الاستثمارات الأمريكية في مجال البترول . إلى جانب ما أصدرته العديد من دول المنطقة من قوانين للاستثمار مميزة رأس المال الوطني وتخوف المستثمرين الأمريكيين من احتمال التأميم أو المصادرة التي قد تقوم بها تلك الدول ، مما انعكست آثاره علي عدم تشجيع رأس المال الأمريكي للاستثمار في دول المنطقة الي حد ما<sup>(١)</sup> .

أما عن المؤثرات التي تتعلق بسياسة أمريكا فتمثلت أهمها في مساندتها الدائمة لإسرائيل وسبقها في الاعتراف بها كدولة في المنطقة مما أثار شعور الاستياء لدى شعوب المنطقة وولدت مشاعر مضادة للأمريكيين ، وهذا بدوره إنعكس علي عدم تشجيع تدفق رأس المال الأمريكي للاستثمار بدرجة كبيرة في تلك الدول ، كذلك سياسة أمريكا التجارية وقفت هي الأخرى حائلا أمام زيادة الاستثمارات الأمريكية لتلك الدول ، حيث أن العقوبات الجمركية التي وضعتها أمريكا حدثت من إمكانات المستثمرين الأمريكيين في الحصول علي فوائد من وراء استثماراتهم في إقامة مشروعات في تلك الدول التي يمكن تصدير منتجاتها إلي أمريكا<sup>(٢)</sup> .

ومن أهم العقوبات التي حدثت من تدفق رأس المال الأمريكي للاستثمار في مصر بصفة خاصة إرتباط الجنيه المصري بالجنيه الاسترليني ، إذ أن تكوين أرصدة استرلينية كبيرة لمصر لدي بريطانيا عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية وعدم قابلية تحويل الجنيه الاسترليني للدولار بعد خروج مصر من الكتلة الاسترلينية عام ١٩٤٧ ، كان سببا في عدم قدرة مصر علي توفير دولارات لتحويل أرباح المستثمرين الأمريكيين في مصر وأصول رؤوس أموالهم إلي أمريكا . مما أثر علي قابلية هؤلاء المستثمرين في المغامرة برؤوس أموالهم للاستثمار في مصر . وظلت تلك المشكلة قائمة إلى أن قامت الحكومة المصرية عقب الثورة في إصدار قوانين في عامي ١٩٥٢ ، ١٩٥٣ - سيأتي تفصيلها فيما بعد - من شأنها السماح بتحويل أجزاء من تلك الأرباح ورؤوس الأموال إلي أمريكا علي دفعات

Mattison Frances C. : Op. Cit. , p.p 12-13 . Baldwin David A. : Op. cit., p. 70.

(١)

(٢) البنك الاهلي المصري : النشرة الاقتصادية ، المجلد الثالث ، العدد الثاني ، ١٩٥٠ ، ص ص ١٣٥-١٣٦ .

بقدر ما يسمح به توافر الدولارات لدى مصر<sup>(١)</sup> . كذلك تجميد أمريكا لأرصدة مصر الدولارية لديها عقب تأميم شركة القناة وأثرها على عدم قبول الشركات الأمريكية العاملة في مصر مسحوبات على تلك الأرصدة وتحذير وزير الخارجية الأمريكي لهم من قبول عروض من مصر تسدد خصما من تلك الأرصدة المجمدة عن طريق السفارة الأمريكية بالقاهرة ، وعدم حل مشكلة تلك الأرصدة حتى نهاية فترة الدراسة ، كانت له نتائج سلبية إلى حد ما على نشاط الاستثمار الأمريكي في مصر<sup>(٢)</sup> .

### **الجهود التي بذلتها كل من مصر وأمريكا لتنشيط الاستثمارات الأمريكية في مصر :**

ورغم كل تلك المعوقات السابق ذكرها قامت مصر بمحاولات لبذل مجهودات لتنشيط الاستثمارات الأمريكية فيها كما قامت أمريكا ببذل مجهودات لدراسة إمكانيات الاستثمارات ومجالاتها في السوق المصرية ، وتم ذلك من قبل الدولتين سواء علي المستوى الحكومي أو الخاص . لقد هدفت الحكومة المصرية عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية إلى إحداث تنمية في كافة المجالات الاقتصادية بالبلاد ، إذ رأت أن ذلك هو السبيل الوحيد لتمكينها من التغلب علي الزيادة السكانية فيها . وتبينت أن القطاع الخاص هو المعني بتلك التنمية والقادر عليها ، لأن تناقص غلة الفدان لعدة محاصيل زراعية هامة عما كانت عليه قبل عام ١٩٣٩ ، جعل هناك حاجة إلى استصلاح أراضى جديدة والاستعانة بالآلات حديثة وهي ما تحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة ، كما أن حاجة مصر لزيادة استثمار رؤوس أموال في المجال الصناعي ، لأن متوسط الدخل الصناعي بها يعد ضئيلا جدا إذا ما قورن بمثيله في العديد من الدول ، ونظرا لنقص العملات الصعبة وخاصة الدولارات لديها ، فقد تطلعت إلى الاستثمارات الأجنبية الخاصة ، وخاصة الأمريكية منها لكونها أنسب الوسائل لتمويل المشروعات التي تساهم في إحداث التنمية الاقتصادية المطلوبة - رغم مواجهتها بمعادلة صعبة تتمثل في كيفية الإستفادة بتلك الاستثمارات مع الحفاظ علي مصالحها القومية - من هذا المنطلق قامت مصر بعدة مجهودات من شأنها العمل علي اجتذاب تلك الاستثمارات إليها<sup>(٣)</sup> .  
ومن أبرز تلك المجهودات ما قام به المسئولون المصريون سواء في وزارة التجارة والصناعة أو

U.S.. Dos.. Bulletin, vol30, dated 10/5/1954 : U.S. economic policy toward under- developed Countries, p. 728.

USNA, D.O.S., 611. 74/231/3-157 : From Dullas to American Embassy, dated 1/5/1957, p.1. (٢)

(٣) عبد النعم البية: استثمارات رؤوس الأموال الأجنبية في مصر ، بحث في مجلة الاقتصاد والتجارة ، السنة الثامنة - العدد الأول ، مطبعة جامعة القاهرة ، القاهرة ، فبراير ١٩٥٤ ، ص ص ١٠ ، ١٣ ، Goodfried, Nathan: An American development policy for the third World, p. 337.

وزارة الخارجية أو باقي الوزارات المختلفة المعنية الأخرى ، كذا أعضاء السلك الدبلوماسي بالسفارة المصرية بواشنطن - وهذا بالنسبة للمستوي الرسمي - وترجع أولى تلك الجهود لعام ١٩٤٤ حين أنشأت مصر إدارة سُميت « إدارة شئون ما بعد الحرب » ، وكان من مهمتها إعداد برنامج استثماري متكامل لمصر لمدة خمس سنوات . ولكن رغم ما أسهمت به تلك الإدارة من دراسات لحل المشاكل الاقتصادية المحلية والدولية ، إلا أن عدم مساندة الأجهزة الحكومية التقليدية لها وقصر مدة عملها جعل مهمتها لا تحظى بالنجاح المطلوب<sup>(١)</sup> . وفي إطار تلك المحاولات المصرية الرسمية أيضا إرسالها لبعض المسؤولين المصريين لأمريكا : كالزيارة التي قام بها وكيل وزارة التجارة والصناعة عام ١٩٤٧ وما أجراه من مباحثات مع مسؤولي الحكومة الأمريكية وبعض رجال الصناعة الأمريكية حول إمكانية زيادة الاستثمارات الأمريكية في مصر ومدى مساهمتها في تنمية الاقتصاد المصري<sup>(٢)</sup> . كذلك ما قام به مدير مصلحة الصناعة في ذات العام من مشاورات أثناء تواجده بأمريكا مع بعض الشركات الصناعية الأمريكية لإقامة فروع لها في مصر ، وقد أمكنه الظفر بالموافقة علي عقد إتفاق مع خمس شركات صناعية في هذا الشأن<sup>(٣)</sup> . علاوة علي حرص مصر علي إغتنام كل الفرص المتاحة للتشاور مع المسؤولين الأمريكيين لتنمية الاستثمارات الأمريكية في مصر ، ومنها اللقاء الذي تم بين أحد مسؤولي وزارة التجارة والصناعة المصرية وأحد المسؤولين الأمريكيين أثناء حضوره المعرض التجاري بواشنطن عام ١٩٥٠ ، إذ علم منه رغبة العديد من رجال الأعمال الأمريكيين للاستثمار في مصر وفتح فروع لشركاتهم بها : كفرع لأحد شركات الأدوية الكبرى « أبوت » وآخر للشركة الدولية المتخصصة في آلات الحصاد الزراعية<sup>(٤)</sup> .

ومن بين تلك الجهود المصرية أيضا ما تم من محادثات دارت بين القنصل الاقتصادي الأمريكي بالسفارة الأمريكية بمصر وبين المسؤولين المصريين لإزالة التخوف علي وضع الرعايا والشركات الأمريكية عقب أنتهاء الفترة الإنتقالية عام ١٩٤٩ وانتهاء عمل المحاكم المختلطة ، وأنه لا مجال للتخوف من التفاضي أمام المحاكم الوطنية في مصر إذ أنها تتبع نفس الإجراءات المتبعة في الدول المتقدمة ، وتكفل التقاليد القضائية نزاهة القضاء . وهذا ما عبر عنه القنصل الأمريكي لوزارة خارجيته لطمأنة رجال الأعمال الأمريكيين على استثماراتهم في مصر ، وأنه لا حاجة لطلب معاملة

(١) علي الجريتلي : المرجع السابق ، ص ص ٦٢-٦٣ .

(٢) USNA, Dos., 874. ooTA/7-2450 : Form Am. Embassy, Cairo to D.O.S., dated 24/7/1950, p.1

(٣) طارق البشري : الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥-١٩٥٢ الطبعة الثانية ، دار الشروق ، القاهرة ، ١٩٥٣ ، ص ١٨٩ .

(٤) الاهرام : العدد ٢٣٣١١ بتاريخ ٢٤/٨/١٩٥٠ .

متميزة للرعايا والشركات الأمريكية<sup>(١)</sup> . كما أكد القنصل - نتيجة تلك المحادثات التي أجراها - أيضا أن مصر لا تفرض ضرائب خاصة علي الأجانب دون المصريين بعد أنتهاء الفترة الانتقالية والغاء الأمتيازات الأجنبية على وجه الخصوص ، وأن مصر علي استعداد لقبول تحويل جزء من أرباح الشركات العاملة فيها بالدولار مقابل استيراد ما تحتاجه من سلع من أمريكا مقومة بالدولار أيضا<sup>(٢)</sup> . هذا فضلا عن تأكيد حكومة الثورة علي قيامها علي طمأنة المستثمرين الأمريكيين علي استثماراتهم في مصر وأدل مثال علي ذلك حرص وزير الخارجية المصري علي الإلتقاء في عام ١٩٥٤ بمدير إدارة الشرق الأدنى بوزارة الخارجية الأمريكية وبعض رجال الأعمال الأمريكيين ، وما دار بينهم من حوار أوضح خلاله الجانب الأمريكي أن المساعدات الأمريكية لمصر مؤقتة وأن الاستثمارات هي أنجح الوسائل لمساعدتها في تنمية إقتصادها ، وأظهر تخوف المستثمرين فطمأنهم الوزير المصري مبينا لهم عدم وجود مبرر لهذا التخوف في ظل الإجراءات التي اتخذتها مصر من عام ١٩٥٢ لتشجيع الاستثمار الأجنبي ، وأن هناك فرصا متعددة للاستثمار الأمريكي في مصر وخاصة في مجال البترول<sup>(٣)</sup> .

ومن أهم ما قام به أعضاء السلك الدبلوماسي بالسفارة المصرية بواشنطن ، جهود السفير المصري لتنشيط الاستثمارات الأمريكية في مصر في مجال البنوك . إذ حرص علي الإلتقاء بمدير بنك هاملتون وأوضح له أهمية إنشاء بنك أمريكي في مصر أو بنك أمريكي / مصري مشترك لتيسير الاستثمارات الأمريكية فيها<sup>(٤)</sup> . وجاءت من ضمن الجهود التي قام بها أعضاء السلك الدبلوماسي المصري في أمريكا لاجتذاب رؤوس الأموال الأمريكية إلي مصر ، حرص قنصل مصر العام في سان فرانسيسكو علي حضور إفتتاح أحد المؤسسات الأمريكية الكبرى التي ستقوم بإنشاء فروع لها في العديد من الدول ، والإلتقاء مع مدير المؤسسة حيث تحدثا بخصوص إمكانية اشتراك المؤسسة في مشروع أو اثنين من المشروعات المصرية . وأوضح القنصل المصري لوكيل وزارة الخارجية المصري في رسالة بعث بها إليه أهمية مثل هذه الاستثمارات الأمريكية لدعم الإقتصاد المصري

---

(١) USNA, D.O.S., 774. 342/6-2150 : From consular of Am. Embassy for economic Affairs, Cairo to D.O.S., dated 21/6/1950, p.1

(٢) الأهرام : العدد ٢٣٣٢٩ بتاريخ ١٢/٩/١٩٥٠ .

(٣) وثائق وزارة الخارجية : محفظة رقم ٦٩٨ ملف ١٧/٢٠٧/١٧ج٧ (سري جدا) صورة مذكرة خاصة بالحديث الذي دار بين وزير الخارجية ومدير إدارة الشرق الأدنى بوزارة الخارجية الأمريكية بتاريخ ١٧/٣/١٩٥٤ .

(٤) نفس المصدر : محفظة رقم ٧٠٠ ملف ١٧/٢٠٣/١٧ج٦ تقارير السفارة المصرية بواشنطن (سري) بتاريخ ١٤/٨/١٩٥٣ .

وإيجاد فرص عمل أمام الشباب حيث أن رأس المال الوطني لا يتمكن بمفرده من النهوض بأعباء التنمية الاقتصادية ككل ، ورد أيضا على ما قد يُثار من أن هذا الاستثمار يعد نوعا من الاستثمار الأجنبي ، حيث أن المشروعات التي تسمى المؤسسة لإقامتها ستكون مشتركة وأن رأس المال المصري سيُساهم بـ ٥٠٪ ، أي أنه ستكون هناك مساواة بين الطرفين ، كما بيّن أن الاقتصاد الأمريكي يقوم على المشروعات الخاصة والتي تقوم بدور كبير في توجيه السياسة الخارجية الأمريكية التي تخدم أصحاب المصالح . من هنا تأتي أهمية اجتذاب هذه الاستثمارات إلى مصر وإن زيادة الاستثمارات الأمريكية تزيد من التنافس بينها وبين كل من بريطانيا وفرنسا وتمكن مصر من الحصول على أفضل الشروط من هاتين الدولتين خشية فقدهما للأسواق المصرية والشرق الأوسط بصفة عامة أمام زحف النشاط الأمريكي<sup>(١)</sup> .

كما حثّ المستشار التجاري بالسفارة المصرية بواشنطن رئيس القسم الاقتصادي لشئون الشرق الأدنى بالخارجية الأمريكية علي أن يوضح لحكومته أهمية دور أمريكا في تسوية النزاع المصري / البريطاني لما له من آثار على إحداث استقرار سياسي يساعد علي خلق مناخ يشجع علي تنمية الاستثمارات الأمريكية ويعمل علي التنمية الاقتصادية في مصر . ورغم ما قامت به مصر من العديد من الإجراءات لتنشيط الاستثمارات الأجنبية ، إلا أن عدم الاستقرار السياسي مثل عقبة أمام النمو المنشود<sup>(٢)</sup> .

وقد توجت هذه الجهود الرسمية المصرية بإنشاء الحكومة في أبريل عام ١٩٥٧ مؤسسة عامة عرفت باسم «المؤسسة العامة للبترول» لتحل محل إدارة الوقود ويدخل ضمن إطار أعمالها كل ما يتعلق في مصر بمجال البترول من إنتاج وتكرير واستيراد ونقل وشراء وبيع ، وعليها مزاولة أعمالها بمرونه تخرج عن التعقيدات الروتينية ، وقد تعدّل مسماها في سبتمبر من ذات العام ليصبح الهيئة العامة للبترول ، علي أن تكون تبعيتها لوزارة الصناعة ، وبالطبع ستعود تلك الهيئة بفوائد علي الشركات العاملة في مجال البترول في مصر ومنها الشركات الأمريكية التي تعدّ من أهم الشركات الأمريكية العاملة في مصر<sup>(٣)</sup> .

(١) نفس المصدر : محفظة رقم ١٩٥ تنصبة مصر بسان فرانسكو ، من القنصل العام إلى وكيل وزارة الخارجية رقم ١٨ سري ٢٢ بتاريخ ١٧ مايو ١٩٥٧ .

(٢) نفس المصدر : محفظة رقم ٥١٠ ، ملف ٢/٧/٢٠٣ ج ٢ (سري) مذكرة المستشار التجاري بتاريخ ١٩٥٣/٦/٢٣ .

(٣) USNA, Dos., 874. 00/2-1457: From Am. Embassy Cairo to D.O.S., Washington, Annual economic review, dated 14/12/1957. p. 22

أما عن أهم المجهودات المصرية الخاصة في هذا المجال فتمثلت في الزيارة التي قام بها أحد كبار رجال الأعمال المصريين - المهندس أحمد عبود - لأمريكا عام ١٩٥٣ والتفائه بالرئيس الأمريكي شخصيا وبعض المسؤولين الأمريكيين كوكيل قسم الشرق الأدنى بالخارجية الأمريكية ، وإيضاحه لهم الفرص المتاحة في مصر أمام الاستثمار الأمريكي وخاصة في مجال التصنيع الذي كانت الاستثمارات البريطانية لا تعني بتنميته إلى حد كبير - حماية لوضع المصنوعات البريطانية في مصر- كما قام بالالتقاء مع العديد من كبار رجال الأعمال الأمريكيين أصحاب شركات البترول بتكساس لمحاولة إقامة شركة مشتركة معهم للتغلب عن البترول في مصر - ونجاحه في إتمام ذلك كما سيأتي تفصيله عند الحديث عن شركات البترول - وحرصه على دراسة كيفية استفادة مصر من النهضة الصناعية الأمريكية عن طريق استيراد آلات حديثة تدعم بعض الصناعات المصرية<sup>(١)</sup> .

وفيما يتعلق بأهم المجهودات الأمريكية - سواء الحكومية أو الأهلية - التي بُدلت لدراسة إمكانات زيادة الاستثمارات الأمريكية ومجالاتها في السوق المصرية . فقد بدأت في أوائل الأربعينيات أثناء الحرب العالمية الثانية بإرسال الحكومة الأمريكية مندوبا من وزارة الخزانة الأمريكية لمصر لدراسة إمكانية الاستثمارات الأمريكية فيها لفترة ما بعد الحرب وذلك بناء على طلب كيرك وزير أمريكا المفوض في مصر آنذاك . وقد خرج المندوب الأمريكي من الدراسة التي قام بها بأهمية إنشاء بنك أمريكي لخدمة المصالح التجارية والصناعية الأمريكية بمصر ، والعمل على تدعيم الروابط المالية بين البلدين والتحرر من التعامل من خلال البنوك البريطانية - وهذا ما تم إنشائه بالفعل وسيأتي تفصيله عند الحديث عن الاستثمارات الأمريكية في مجال البنوك - كذلك أوضح توافر مجالات متسعة أمام الاستثمار الأمريكي سواء بإنشاء شركات أو أفرع لشركات أمريكية بمصر ، وأن مصر تملك المواد الخام لذلك فهي تعد سوقا للعديد من الصناعات الاستخراجية كالبترول وصناعات تجميع الآلات والمعدات كالسيارات والآلات الزراعية والصناعات الغذائية وصناعات الغزل والنسيج ... الخ . وهذا سيعود بالفوائد على رؤوس الأموال الأمريكية<sup>(٢)</sup> .

كذلك محاولة أمريكا كسب الأسواق على حساب بريطانيا في بعض المجالات عن طريق فتح مجال الاستثمار في الطيران وحث الشركات الأمريكية المعنية بفتح مكاتب لها بمصر ، والدعوة لعقد مؤتمرات دولية تدعو إليها العديد من الدول ومن بينها مصر للتعريف بمدى ما وصلت إليه

(١) أوراق السفير أحمد حسين . غير المنشورة : رسالة من السفير احمد حسين إلى وزير الخارجية رقم ٧١ سرى ٣/١١/٥ ، بتاريخ ١٩٥٣/٦/٦ ، الاهرام : بدون رقم بتاريخ ١٩٥٤/٦/٢٥ .

أمريكا من تقدم في صناعة الطائرات وبذلك تعمل على اقتناص كل الفرص المتاحة لاثبات وجودها في مصر<sup>(١)</sup>

كما كان لاستقرار النظام السياسي في مصر إلى حد كبير بعد قيام الثورة عام ١٩٥٢ أثرا في تشجيع بعض رجال الأعمال الأمريكيين على المجيء إلى مصر والاستثمار فيها ، كالزيارة التي قام بها أحد كبار رجال الأعمال الأمريكيين عام ١٩٥٣ لمصر والتشاور مع كبار مسئولى الدولة عن امكانيات الاستثمارات المتاحة في مصر ، وأوضح لهم أن بريطانيا تقوم بدعاية سيئة ضد مصر في أمريكا قد تؤدي إلى إحباط راغبي الاستثمار الأمريكيين من القدوم إلى مصر ، وإن علي مصر أن تقوم بتكثيف الدعاية في الخارج وخاصة في أمريكا لدرء خطر الدعاية المضادة وتعريف الاجانب بالوضع الحقيقي بها<sup>(٢)</sup> .

ومن بين الجهود الأمريكية لتنشيط الاستثمارات الأمريكية في مصر أيضا مجيء بعثة أمريكية غير حكومية لمصر في عام ١٩٥٤ ، تكونت من ٥٢ من كبار رجال الأعمال لدراسة مجالات استثمار رؤوس أموالهم في مصر وقد التقوا عند مجيئهم بكبار رجال الأعمال المصريين ، كما التقوا ببعض المسئولين المصريين الذين بينوا لهم أهم الإجراءات التي اتخذتها مصر منذ عام ١٩٥٢ لتشجيع الاستثمارات الأجنبية فيها ، كما قام أعضاء البعثة بزيارة العديد من المشروعات المصرية كمصانع المحلة الكبرى<sup>(٣)</sup> . بالإضافة إلى إرسال أحد الهيئات الاقتصادية الأمريكية - إدارة العمليات الخارجية - مندوبا من قبلها للعديد من الدول ومنها منطقة الشرق الأوسط بما فيها مصر للتعرف علي الفرص المتاحة بتلك الدول أمام المستثمر الأمريكي . كما قامت نفس الهيئة بتدريب بعض الشباب الأمريكي المَعَدَّ إعدادا إقتصاديا ليقوم في المستقبل بنفس هذه المهمة علي نطاق أوسع ، نظرا لنجاح التجربة الأولى التي قام بها المندوب<sup>(٤)</sup> .

وفي إطار تلك الجهود الأمريكية عقد اجتماع في مصر في مارس ١٩٥٥ بين ممثلي بعض الهيئات الاقتصادية المصرية كالبנק الأهلي وبنك مصر واتحاد الصناعات والغرف التجارية ، مع مندوبى بعض الجهات الأمريكية الاقتصادية كهيئة المعونة الفنية التابعة للنقطة الرابعة وبعض رجال

F.O. 371/41397/ J 3508/756/16: From British Embassy, Cairo to Anthony Eden, Secretary for (١) Foreign Affairs, London, dated 21/9/1944, p.2.

(٢) الاهرام العدد ٢٤٤١١ بتاريخ ١٩/٩/١٩٥٣ .

(٣) نفس المصدر : بدون أرقام ، اعداد بتاريخ ٧.٦ مايو ١٩٥٤ .

(٤) الاهرام الاقتصادي : العدد ٤٥ بتاريخ فبراير ١٩٥٥ ، ص ١٣ .

الاقتصاد الأمريكيين والمستشار التجاري بالسفارة الأمريكية بالقاهرة ، تم أثناء هذا الاجتماع بحث وسائل تنمية الاستثمارات الأمريكية في مصر . ومن أهم ما تقدم به الجانب الأمريكي التوصية بقيام مصر بإجراء دعابة على نطاق واسع داخل أمريكا نفسها ، كما أوصوا بإنشاء مكتب في مصر - علي غرار ما تم انشائه في هولندا - يزود بكافة المعلومات والبيانات التي تتصل بمشروعات التصنيع ، وبيان رؤوس الأموال اللازمة لهذه المشروعات مع ذكر كافة المعلومات الخاصة بالشئون الاقتصادية والاجتماعية المختلفة التي تفيد المستثمر الأمريكي ، علي أن يدار هذا المكتب من قبل إخصائين في المسائل الاقتصادية . ويمكن في حالة انشاء مثل هذه المكاتب في مصر تزويد كل من يقصدها من أصحاب رؤوس الأموال الأجنبية بالمعلومات التي تيسر مهمتهم في مصر<sup>(١)</sup> .

ومن أهم تلك الجهود الأمريكية إقامة أمريكا لنظام في أوائل عام ١٩٥٥ - يقضي بإشراك المستثمرين الأمريكيين مع البنوك الرسمية كالبنك الدولي للإنشاء والتعمير الذي يصدر قروضا مشتركة يساهم فيها بجزء وتساهم الاستثمارات الأمريكية الخاصة بالجزء الآخر - لإقامة مشاريع في الدول الأجنبية ، كذلك إصدار بنك التصدير والاستيراد - وهو بنك أمريكي حكومي - قروضا وقائية تساهم في المشروعات بجزء لتمويل الآلات والمعدات وتساهم رؤوس الأموال الأمريكية الخاصة بالجزء الآخر ، وذلك لتشجيع وحماية وطمأنه المستثمر الأمريكي ، كما ألغت الحكومة الأمريكية لجنة للاتصال بالدول الأجنبية لإقامة مشاريع وفقا لهذا النظام ومن بينها مصر<sup>(٢)</sup> .

**أهم مجالات توظيف رأس المال الأمريكي في ظل قوانين الاستثمار المصرية القائمة آنذاك وتأثيرها بالأوضاع السياسية المصرية ، وأثرها على الاقتصاد المصري :**

قبل تناول مجالات استثمار رأس المال الأمريكي في مصر كل علي حده والقوانين المصرية التي نظمتها ، يجدر التنويه بأثر الأوضاع السياسية في مصر - خاصة قيام الثورة المصرية عام ١٩٥٢ - علي الاستثمارات الأجنبية بصفة عامة والأمريكية بصفة خاصة .

لقد كانت للحرب العالمية الثانية وما صاحبها من مخاطر أثار سلبية علي تدفق رأس المال الأمريكي إلى مصر في سنوات الحرب ، إذ أن رأس المال عادة ما يتخوف من المغامرة للاستثمار في الدول التي تعد مسرحا للعمليات الحربية لما يسودها من جو مضطرب لا يشجع علي اجتذاب استثمارات جديدة ، وربما يؤثر إلى حد ما علي بعض أنشطة الاستثمارات القائمة . من هذا المنطلق

(١) الجمهورية : العدد ٤٤٨ بتاريخ ٤ مارس ١٩٥٥ .

(٢) الأهرام الاقتصادي : العدد ٤٥ بتاريخ فبراير ١٩٥٥ ، ص ١٣ .

تأثرت الاستثمارات الأجنبية في مصر ومن بينها الاستثمارات الأمريكية طوال سنوات الحرب كذلك كان لعدم توافر استقرار سياسي في مصر مدد بهاية الحرب وحتى قيام الثورة المصرية عام ١٩٥٢ لتعدد الحكومات وقصر مدة وجودها في السلطة واضطراب الأوضاع الداخلية عاملا آخر في التأثير على نشاط الاستثمارات الأجنبية في مصر . لكن منذ الأيام الأولى بعد قيام الثورة حرص مسؤولوها على طمأنة أصحاب رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرين في مصر من خلال الأحاديث الصحفية والتصريحات التي أدلى بها المسؤولون ، كما جاء بأحدى الصحف الصادرة في مصر أن الرئيس محمد نجيب قد اجتمع مع المسئولين في وزارة التجارة والصناعة وتشاور معهم بشأن الاستثمارات الأجنبية في مصر وأوضح أنها تعاني من بعض القيود وناشدهم العمل على التيسير على الشركات الأجنبية في ضوء القوانين ، كما تشاور مع مدير مصلحة الجوازات والجنسية لتيسير منح تأشيرات الدخول للأجانب الذين يرغبون في الاستثمار في مصر - لإدراكه أهمية الاستثمارات الأجنبية في تنمية الاقتصاد القومي - وذلك بهدف اشاعة جو من الاستقرار بين المستثمرين الأجانب من أن حكومة الثورة ستحافظ على النظام والقانون<sup>(١)</sup>

ولما كانت حكومة الثورة تريد منذ قيامها السعي لإدخال تغييرات على الأوضاع الاجتماعية والهيكل الاقتصادي القائم في مصر آنذاك . فقد أدركت أن التغييرات الجوهرية لن تتم بصورة فورية ، كما أنه لم يكن لديها في البداية سياسة اقتصادية أو نظرة معينة لإجراء التغيير فيما عدا قانون الإصلاح الزراعي ، لذا حرصت في الأشهر الأولى من حكم النظام الجديد أن تسيير وفق سياسة متحفظة تخلق جو من الثقة للمشروعات الخاصة ولا سيما الأجنبية منها . ولكن عدم ثقة الأجانب في سياسة النظام الجديد من الناحيتين السياسية والاقتصادية لم يشجع على جذب الاستثمارات الأجنبية إلى حد كبير لمصر . وقد ساهم أيضا استمرار النزاع المصري البريطاني حول موضوع جلاء القوات البريطانية عن قناة السويس في زيادة هذا التخوف<sup>(٢)</sup> .

ومع توافر جو من الاستقرار السياسي في مصر عقب عقد اتفاقية الجلاء بين مصر وبريطانيا

---

USNA., D.O.S., 774. 34/8-652 . From Assistant Attache. Am. Embassy. Cairo to D.O.S. (١)  
Washington, dated 6/8/1952, p.p. 3-4.

Tansky, Leo . U.S. and U.S.S.R. aid to developing countries, Frederick A. Praeger Publishers, (٢)  
Published in U.S.A., 1967, p. 121.

باتريك أوريان (تعريب وتعليق خيرى حماد) : ثورة النظام الاقتصادي في مصر من المشروعات الخاصة الي الاشتراكية .  
م.م.ع. للتأليف والنشر ، الطبعة الثمانية ، القاهرة . ١٩٧٠ . ص ص ٩٤-٩٥ .

عام ١٩٥٤ ، أملت مصر في تدفق مزيد من الاستثمارات الأمريكية إليها<sup>(١)</sup> . كذلك حرصت على تشجيع رأس المال الأجنبي عن طريق إصدار العديد من القوانين والقرارات التي أعطت لهم نسبة أكبر من أسهم الشركات ومنحتهم إعفاءات ضريبية على أرباح استثماراتهم ، كما عملت الحكومة على تشجيع رأس المال الوطني الخاص بالاستثمار في المشروعات الصناعية ليكون مكملا للاستثمار الأجنبي باستجاباتها لمطالب اتحاد الصناعات لتخفيض الرسوم الجمركية على المواد الأولية ومستلزمات الإنتاج ، في الوقت الذي عملت فيه على رفع الرسوم على السلع الكيماوية والأخرى التي لها مثيل محلي لمنحهم مزيد من الحماية ، هذا فضلا عن زيادة الاستثمار الحكومي إذ إزداد ليصل إلى ٦٦ مليون جنيه عام ١٩٥٦ ، بعد أن كان يقدر بـ ٢٨ مليون جنيه ، في عام ١٩٥٢ ، وقد وظف معظمه في مشروعات الري والصرف واستصلاح الأراضي والنقل والكهرباء ، ولم يتطرق إلى المجال الصناعي إلى حد كبير بهدف إقامة بنية أساسية تشجع على جذب رؤوس الأموال الخاصة - سواء المصرية أو الأجنبية منها - للاستثمار في الصناعة والمشروعات الأخرى التي لم تقم الحكومة بتنفيذها<sup>(٢)</sup> . ولكن رغم كل هذا كان لسياسة مصر الخارجية ووقوفها ضد سياسة الأحلاف مع الغرب بالمنطقة والتي تزعمتها أمريكا وبريطانيا ، ومحاولتها كسر احتكار الغرب لتمويل مصر بالسلاح عن طريق عقد صفقة الاسلحة التشيكية عام ١٩٥٥ ، آثار سلبية على عدم تدفق رؤوس الأموال الأمريكية إلى مصر حتى نهاية فترة الدراسة بالقدر المرجو<sup>(٣)</sup> .

### أولا: في مجال البترول:

جاء مجال البترول ليمثل أهم المجالات التي وظف فيها رأس المال الأمريكي أمواله في مصر وفي منطقة الشرق الأوسط بصفة عامة في فترة الدراسة . وترجع أولى محاولات اكتشاف البترول في مصر إلى ستينات القرن التاسع عشر في عصر الخديوي إسماعيل ، وإن كانت قد تمت على نطاق ضيق في بعض مناطق جنوب السويس وشبه جزيرة سيناء ، وقد أنجزت بطرق ومعدات غير متطورة بالدرجة الكافية . ولكن منذ أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين بدأت الشركات

(١) الجمهورية : العدد ٣٥ بتاريخ ١/٨/١٩٥٤ .

(٢) باتريك أوبريان : المرجع السابق ، ص ص ٩٦-٩٧ .

Khalid. Jkram: Egypt. economic management in a period of transition. published for the world Bank. The Johns Hopkins University Press Bultimore and London. U.S.A.. 1980.p.17.

(٣) شريف حسن قاسم : دور رؤوس الأموال الأجنبية في التنمية الاقتصادية في مصر خلال ١٩٥٢-١٩٧٧ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، مقدمة إلى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٧٩ ، ص ٥٤ .

البريطانية نتجه للعمل في هذا المجال في مصر . ثم جاءت الشركات الأمريكية بما لديها من إمكانيات ضخمة وآلات متطورة لتنافسها في هذا المجال في مصر<sup>(١)</sup>

ولقد كان للقوانين والقرارات المصرية الخاصة بالمناجم والمعاجر التي نظمت حركة الاستثمار في مجال البترول في مصر أثر على نشاط الشركات الأمريكية العاملة فيها طوال فترة الدراسة . ففي عام ١٩٤١ قُدم إلى البرلمان المصري مشروع قانون يقضى بفرض رسم ١٥٪ على البترول المستخرج في مصر ، ولم تعر شركات البترول الأمريكية العاملة في مصر آنذاك اهتماما كبيرا لذلك المشروع ، لأن معظمها كان قد أوقف نشاطه في مجال الاستخراج نظرا لخطورة العمل فيه في فترة الحرب واكتفى بالتجارة والتصدير في البترول الخام ومنتجاته<sup>(٢)</sup> .

وبعد مناقشات دارت في البرلمان المصري بمجلسه تم العدول عن إصدار قانون في هذا الشأن ، وكل ما تم إقراره أن صدر قرار وزاري من وزير المالية في أوائل فبراير عام ١٩٤٤ يقضى بفرض رسم صادر بواقع ١٥٪ من القيمة على البترول الخام ومنتجاته . وقد أثار هذا القرار موجة من الاستياء لدى الشركات الأمريكية العاملة في مصر لما كان له من تأثير ضار على نشاطها كذلك ما سينجم عنه من عرقلة الدراسات التي تقوم بها أمريكا لمد خط أنابيب البترول من الحجاز إلى الإسكندرية بدلا من فلسطين بعد الحرب ، وذلك لعلمها إن بريطانيا كانت من وراء اتخاذ مصر لهذا القرار في الوقت الذي كانت تتمتع فيه شركات البترول البريطانية من ميزات خاصة نتيجة لوضع بريطانيا التمييز لكونها حليفة لمصر ، فقدمت تلك الشركات احتجاجات للمفوضية الأمريكية بالقاهرة مطالبه إياها بإجراء مشاورات مع مسئولى الحكومة المصرية لرفع هذه الضريبة . وقد تمت بالفعل مشاورات بين بعض أعضاء المفوضية الأمريكية وكل من وزيرى المالية والخارجية المصرى أوضحوا لهما مدى الغرم الذى سيقع على الشركات الأمريكية من جراء فرض هذه الضريبة وطالبوا بإعادة النظر فيها ، وقد أوضح لهم وزير المالية أن تلك الضريبة قد فرضت لفترة الحرب فقط . وهى بمثابة مصدر للدخل لموازنة عجز الميزانية فى مصر<sup>(٣)</sup> .

(١) حسين خلات : المرجع السابق ، ص ٢٢٦ .

(٢) USNA.. DOS.. 883.63€3/76 : From Am. Legation, Cairo to Secretary of State, Waslington, dated 18/3/1941. p.p. 3-4.

(٣) FRUS, Diplomatic papers, 1944, vol.V: Telegram from the Minister in Egypt (Kirk) to the Secretary of State, dated 10/2/1944. p.p. 68-69 . 3/3, p.p. 69-70.

مضابط مجلس النواب ، مجموعة مضابط دور الانتقاء الثالث ، المجلد الأول ، القاهرة ، ١٩٤٥ ، المجلد السادسة عشر بتاريخ ١٨/٣/١٩٤٤ ، ص ٨٢٧ .

وقد شارك مندوب مصلحة الجمارك المصرى الشركات الأمريكية فى مطلبها لإزالة ضريبة ال ١٥٪ وأوضح لوزير المالية المصرى أنها ستؤثر على نشاط الاستثمار فى مجال البترول فى مصر أكثر مما ستحققه من بعض إيرادات للدولة ، وأنه لم يستشر قبل فرض الضريبة ونتيجة لمشاوراته مع الوزير اقتنع الأخير بجدوى إلغاء الضريبة ، وقرر ذلك الإلغاء اعتباراً من ١٩٤٤/٣/٢٢ وقد أعربت الشركات الأمريكية عن ارتياحها لهذا القرار برفع الضريبة وأكدت أنها ستواصل أعمالها فى مصر بعد أن كادت الضريبة تغف عانقا فى استمرار نشاط البعض منها فى مصر<sup>(١)</sup> .

وفى عام ١٩٤٦ أثيرت فى مجلس النواب المصرى تساؤلات لرئيس الوزراء حول موضوع مذّ خط أنابيب بترول الحجاز الإسكندرية وقد أفاد رئيس الوزراء فى إجابته بأنه قد تمت مشاورات فى ذلك العام مع أمريكا حول مشروع خط الأنابيب وإمكانية إنشاء معمل تكرير البترول سواء فى الإسكندرية أو بالسويس ، وعن مدى مساهمة مصر فى إقامة هذا المعمل وعمّا إذا كانت تلك المساهمة ستكون حكومية أم خاصة وعن الفوائد التى ستعود على مصر من وراء هذا المشروع<sup>(٢)</sup> . ولم أتوصل إلى معلومات تفيد عمّا إذا كان هذا المشروع قد برز إلى حيز التنفيذ أم لا حتى نهاية فترة الدراسة .

وفى عام ١٩٤٨ وبناء على ما تقدم به بعض أعضاء البرلمان بمجلسيه من اقتراحات شكلت لجنة لدراسة أوضاع شركات البترول الأجنبية العاملة فى مصر ، ونتيجة تلك الدراسات قررت اللجنة ضرورة إصدار قانون مصرى ينظم عمليات بحث واستغلال المناجم والمهاجر بها<sup>(٣)</sup> . فصدر فى ذات العام قانون المناجم والمهاجر رقم ١٣٦ لسنة ١٩٤٨ ، وأهم ما جاء به من بنود أنه لا يجوز إعطاء ترخيص لأية شركة للبحث عن البترول فى مصر إلا بقانون وعلى ألا تزيد مساحة منطقة البحث عن مائة كيلو متر مربع ، وأنه عندما يتم اكتشاف البترول بكميات تسمح بالاستغلال ، لا يجوز إعطاء ترخيص للبدء فى عملية الاستغلال إلا بقانون محدد المدة بثلاثين عاماً يمكن تجديدها إلى خمسة عشر عاماً أخرى ، وأن تكون الأفضلية فى منح ترخيص الاستغلال للمكتشف ، كما أعطى القانون الحق لمصر بعدم السماح للشركات الأمريكية والبريطانية - وهى أهم الشركات العاملة فى مجال البترول

(١) FRUS, Diplomatic papers, 1944, vol. v : Telegram dated 24/3/1944, p. 70

(٢) مضابط مجلس النواب ، مجموعة مضابط دور الانعقاد العادى الثانى ، المجلد الرابع ، القاهرة ، ١٩٤٧ ، الجلسة الحادية والأربعين بتاريخ ١٩٤٦/٧/٢٥ ، ص ص ٣٦٦٨ - ٣٦٦٩ .

(٣) مضابط مجلس النواب ، مجموعة ملاحق دور الانعقاد العادى الثالث والعشرين ، القاهرة ، ١٩٥٠ ، ملحق رقم ٢٠٨ بتاريخ ١٩٤٨/٥/١٨ .

أذناك - بتصدير أبة كميات منه سواء على شكل خاء أو مركز م لئ نء جميع الاحتببات المحلية<sup>(١)</sup> . وهذا الشرط الأخير الخاص بالسماح بالتصدير إعتبرته الشركات الأجنبية وخاصة الأمريكية منها تدخلا سافرا من قبل الحكومة المصرية فى شئونها حبث أنه سبؤثر على أنشطتها التصديرية ، لذا قدمت العديد من الاحتجاجات مطالبه بالفاء هذا البند<sup>(٢)</sup> .

وتنفذا لما جاء بقانون المناجم والمهاجر رقم ١٣٦ لسنة ١٩٤٨ ، صدر قانون آخر رقم ١١٩ لسنة ١٩٤٩ أذن بمقتضاه لوزير التجارة والصناعة إعطاء تراخيص البعث عن البترول لبعض الشركات الأجنبية من بينها شركتين أمريكيتين هما : شركتا سكونى فاكوم ، ستاندرء أوئل أو ف إيجببب<sup>(٣)</sup> . إلا أن عدم استجابة الحكومة المصرية لمطالب شركات البترول الأمريكية وعدم إدخال أبة تعديلات على قانون ١٣٦ أءى إلى أن قررت شركة ستاندرء أوئل أوف إيجببب فى عام ١٩٤٩ وقف جميع أنشطتها فى مصر الخاصة بالبعث عن البترول ، كما حء من نشاط الشركات الأمريكية الأءرى فى مصر<sup>(٤)</sup> هذا مادعا بعض ممثلى شركات البترول الأمريكية العاملة فى مصر أثناء حضورهم مؤتمر الشرق الأءنى للبترول الذى عُقء فى أمريكا فى عام ١٩٥٠ التعبير عن استيائهم من قوانين البترول المصرية كقانون عام ١٩٤٨ والإجراءات التى إتخذتها مصر نحو تحديد حدود قصوى لأسعار بيع البترول المنتج فيها والتى تعتبر أقل من أسعار البترول العالمية ، كذا فرضها لضرائب على شركات البترول بأثر رجعى ، وأوضحوا أن هذا قد يتسبب فى أن توقف بعض تلك الشركات إنتاج البترول فى مصر وتكتفى بالتجار فيه سواء داخلها أو خارجها أو ربما إقتصر على الإءجار فى البترول المستورد ، أى أنها ستتحوء من شركات صناعية إلى مجرد شركات تجارية<sup>(٥)</sup> .

وبما أن العقبات التى واجهت شركات البترول الأجنبية العاملة فى مصر استمرت دون حل حتى عام ١٩٥٢ ، رأت حكومة الشورة إجراء تعديلات تشجع تلك الشركات على الاستمرار للعمل بكامل

(١) الوقائع المصرية : العدد ١٢٣ بتاريخ ١٢/٨/١٩٤٨ .

FRUS, Diplomatic papers, 1949 vol VI: Policy Statement on Egypt prepared in the Department of (٢) State, dated 5/5/1949, p.p. 212-213.

(٣) الوقائع المصرية : عدد ١٥٥ بتاريخ ١٩/١٢/١٩٤٩ .

Tignor, Robert L. : State Private Enterprise and Economic change in Egypt 1918-1952. Princeton (٤) University Press, New Jersey, 1984, p.187.

USNA, D.O.S., 874. ooTA/4: From American Embassy, cairo to D.O.S. regards Near East (٥) Conference, dated 4/4/1950, p.p. 6-7.

طاقاتها في مصر سواء في البحث أو الاستغلال أو الاتجار دون المساس بمصالح البلاد ، لذا أصدرت في عام ١٩٥٣ قانونا جديدا للمناجم والمحاجر رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٣ وأهم ما جاء بمضمونه إعتبار جميع المعادن الموجودة في باطن الأرض أو في المياه الإقليمية المصرية من بترول وخلافة ملكا للحكومة المصرية ، ومن حق الحكومة إعطاء تراخيص للشركات التي ترغب في البحث عن البترول في الأراضي المصرية لمدة عام قابلة للتجديد لأربع سنين بصفة مبدئية ، وفي نهاية تلك المدة يتوقف التجديد لها ما لم تثبت جدوى أعمال البحث في المنطقة المرخص بها ، وقد استمرت التراخيص تمنح لمساحة مائة كيلو متر مربع كما كانت من قبل . وحال اكتشاف البترول يعطى للشركة عقد استغلال وليس امتياز لمدة يتفق عليها مع الحكومة ، وإن للحكومة الحق في شراء نسبة ٢٠٪ من البترول المستخرج سواء كان في شكل بترول خام أو منتجات مكرره أو نصفها خام والنصف الثاني مكرر ، وعلى أن يقل سعر الشراء بنسبة ١٠٪ عن أسعار البترول العالمية وعلى شركات البترول الالتزام بتكرير البترول الخام المستخرج في المعامل المحلية - حكومية كانت أو خاصة - وما يزيد عن طاقة تلك المعامل فمن حق تلك الشركات تصديره خاما ليكرر في الجهة التي ترغب فيها . وقد فوضت الحكومة وزارة التجارة والصناعة لتتولى تنظيم كافة العمليات المتعلقة بمجال البترول من إعطاء تراخيص بحث وعقود استغلال وشراء وبيع وتكرير ونقل واتجار .... الخ<sup>(١)</sup> . ومن أهم شركات البترول الأمريكية التي عملت في مصر في فترة الدراسة :

#### شركة سوكوني فاكوم للبترول : Socony - Vacuum Oil Company

تأسس المركز الرئيسي للشركة بنيويورك في القرن التاسع عشر ومارست أعمالها في منطقة الشرق الأوسط من خلال فروع لها أو شركات امتلكت معظم أسهمها ، ويعتبر فرعها في مصر من أكبر أفرع الشركات الأمريكية التي عملت في مصر ، وقد افتتحت في عام ١٨٩٨ - كما سبق ذكره - وتركز عملها في البداية في الاتجار في البترول ومنتجاته ثم تطرقت أنشطتها إلى مجال البحث والتنقيب واستخراج واستغلال البترول المكتشف في عدة أماكن بمصر بساحل البحر الأحمر والصحراء الغربية وكانت شبه جزيرة سيناء من أكبر وأهم المناطق التي مارست فيها الشركة أعمال البحث والاستغلال وكان يعمل لدى الشركة حتى عام ١٩٤٠ ، ١٧ خبيرا جيولوجيا من بينهم خمسة من المصريين والباقي من الأمريكيين ، واستمرت الشركة تمارس أنشطتها في مصر حتي تأثرت بظروف الحرب العالمية الثانية ، إذ أوقفت في عام ١٩٤٠ أعمال البحث والاستغلال في منطقة شبه جزيرة

(١) الوقائع المصرية : العدد ١٦ بتاريخ ١٩/٢/١٩٥٣ .

سيناء والصحراء الغربية نظرا لمخاطرة العمل فيهما في فترة الحرب واكتفت بالاستمرار في العمل في البحر الأحمر علي نطاق صيق لارتفاع تكاليف الانتاج في ظل ظروف الحرب وصعوبة استيراد قطع الغيار اللازمة للمعدات وما تتوقع مراجعته من صعوبة في تسويق البترول المستخرج وخاصة أنها لا تملك معمل للتكرير ولم تتمكن من إنشاء مثل هذا المعمل في فترة الحرب<sup>(١)</sup>

وعقب انتهاء الحرب استأنفت الشركة أعمالها في مجال البحث والاستغلال ، ووفقا لما جاء بالقانون ١٣٦ لسنة ١٩٤٨ صدر لها في ذات العام وفي العام التالي عدة تراخيص للبحث والاستغلال في مناطق مختلفة في كل من البحر الأحمر والصحراء الشرقية وشمال سيناء وخليج السويس<sup>(٢)</sup> . ونتيجة لأعمال البحث والاستغلال التي قامت بها الشركة في المناطق التي رخص لها بها استطاعت أن تستخرج كميات من البترول الخام وصلت إلى عشرة آلاف برميل يوميا حتى أوائل عام ١٩٥٢ . وكانت تقوم بتكرير أجزاء منه في معامل شركة آبار الزيوت الانجليزية المصرية ، ثم تتولى هي تسويق المنتجات بعد تكريرها في مصر . ورغم ذلك النجاح في أعمالها إلا أنها اضطرت - في مارس عام ١٩٥٢ - إلى إيقاف أعمالها نتيجة للمعوقات التي واجهتها من جراء القوانين والإجراءات المصرية آنذاك<sup>(٣)</sup>

ولكن يصدر قانون ٦٦ لسنة ١٩٥٣ وما جاء به من تيسيرات ، فكرت الشركة في استعادة أعمالها مرة أخرى وطالبت الحكومة الحصول على تراخيص للبحث والإستغلال ، وفي ٣ أبريل ١٩٥٤ وطبقا لما جاء بقانون ٦٦ صدر قانون ٢٠٥ لسنة ١٩٥٤ حول لوزير التجارة والصناعة إعطاء تراخيص للبحث للشركة في كل من الصحراء الشرقية والبحر الأحمر وشبه جزيرة سيناء وخليج السويس ، كما صدر قانون آخر ٢٠٦ بذات التاريخ أعطى للوزير أيضا حق إبرام عقد مع الشركة بمنحها استغلال البترول المكتشف في الأماكن المرخص لها بالبحث فيه<sup>(٤)</sup> . هكذا ونتيجة لما أدخلته حكومة الثورة من تعديلات على قوانين البترول ، استطاعت شركة سكوني أن تواصل أعمالها في مصر حتى نهاية فترة الدراسة .

---

USNA, Dos., 883. 6363/75 : From American Legation , Cairo to the Secretary of State , Washington (١)  
dated 10/2/1941. p.p. 1-3.

(٢) الوقائع المصرية : عدد ١٥٥ بتاريخ ١٩/١٢/١٩٤٩

Mattison, Frances C Op. Cit., p p. 14-15.

(٣)

(٤) الوقائع المصرية : عدد ٢٦ مكرر بتاريخ ١٩٥٤/٤/٣ . البنك الاهلي المصري : النشرة الاقتصادية ، المجلد السابع -

العدد الثاني ١٩٥٤ ، ص ص ١٣٢ - ١٣٣ .

## شركة ستاندره أوليل أوف إيجبت : Standard Oil Company of Egypt

ومن الشركات الأمريكية الأخرى التى عملت فى مجال البترول فى مصر شركة استاندره أوليل أوف إيجبت ، وقد تأسست بالقاهرة فى عام ١٩٣٧ فى شكل شركة مساهمة مصرية ، لمدة تسع وتسعون عاماً ، وكان الغرض من انشائها العمل فى كل مجالات البترول من بحث واستخراج وبيع ونقل وتخزين وتكرير واستيراد وتصدير ، بالرجوع لمرسوم تأسيسها تبين أن رأس مالها عند التأسيس بلغ ٢٠٠٠٠٠ جنيه مصرى مقسمة على ٤٠٠٠٠ سهم قيمة كل منها خمسة جنيهات مصرية ، وقد امتلك المساهمون الأمريكيون حوالى ٢٥٠٠ سهم من جملة أسهم الشركة ، إذ امتلكت شركة ستاندره أوليل أوف نيوجرسى - وهى شركة أمريكية مركزها الرئيسى بنيوجرسى - ١٦٠٠ سهم وباقى الأسهم كانت من نصيب أمريكيين بواقع ١٤٨ سهم لكل منهما ، ثم زيد رأس مالها فى عام ١٩٣٩ ليصل إلى ١٢٠٠٠٠٠ جنيه مصرى موزع على ٢٤٠٠٠ سهم عادى بنفس القيمة المصدرة بها عند التأسيس<sup>(١)</sup> . وقد بدأت الشركة أعمالها فى البحث عن البترول على ساحل البحر الأحمر فى المنطقة الممتدة من السويس حتى قرب حدود السودان ، ومنذ إنشائها وحتى عام ١٩٤٠ استطاعت اكتشاف البترول فى عدة مناطق على هذا الساحل وأنفقت ما يقرب من مليونين من الدولارات الأمريكية ، ولكن نظرا لظروف الحرب العالمية الثانية وصعوبة تسويق منتجاتها فى الأسواق الخارجية والداخلية - لأن معظم البترول المستهلك فى مصر محليا كان يورّد من شركة شل الانجليزية - التى كانت تنافس الشركات الأمريكية فى هذا المجال فى مصر . لذا قررت الشركة منذ عام ١٩٤٠ تقليص أعمال البحث وقصرها على بعض الدراسات الجيولوجية فى بعض الأماكن على ساحل البحر الاحمر للتعرف على المناطق التى يحتمل توافر بترول خام فيها لاستغلاله فيما بعد وواجهت الشركة فى ذلك التاريخ عدة مشاكل مع الحكومة المصرية بخصوص حق ملكية الأراضى التى تنقب فيها ، وحق الامتياز الممنوح لها كذا أسعار البترول لأنه لا يوجد سعر دولى للبترول الذى يتحدد سعره فى كل دولة وفقا لتكاليف الاستخراج بها<sup>(٢)</sup> .

تابعت الشركة العمل فى أعمال المسح الجيولوجى طوال فترة الحرب وعقب انتهائها ، ووفقا لاحكام القانون ١٣٦ لسنة ١٩٤٨ طالبت بمنحها تراخيص للبحث والاستغلال فى عدة مناطق

(١) الرقاع المصرية : عدد ٣٥ بتاريخه ١٩٣٧/٤/٢٦ ، وزارة المالية مصلحة عموم الاحصاء . والتعداد احصاء . الشركات المساهمة التى يوجد استغلالها الرئيسى فى مصر ، يونيه ١٩٤٦ ، ص ٦٣٤ - ٦٣٥ .

(٢) USNA, D.O.S., 883. 6363/74 : Form American Legation, cairo to the Secretary of State, washington (٢) dated 23/1/1941. p.p. 9-10.

بمساحات مختلفة ، وقد صدر لها في عامي ١٩٤٨ . ١٩٤٩ عدة ترخيص أعطتها حق البحث في أربع مناطق في الصحراء الشرقية وثلاث على ساحل البحر الأحمر وأربعة أخرى في شبه جزيرة سيناء ، وواحدة في منطقة تقع بين السويس والإسماعيلية<sup>(١)</sup> . إلا أن الشركة في أواخر عام ١٩٤٩ قررت إيقاف جميع أعمال البحث عن البترول في مصر ، وتقدمت إلى وزارة التجارة والصناعة بطلب التنازل عن المساحات المرخص لها بالبحث فيها . وحفاظا على المصلحة العامة رأت الوزارة المذكورة أن تبقى على عمليات البحث في الجهات المتنازل عنها من شركة ستاندارد حتى يتم اكتشاف البترول بها بعد ذلك توظفه لإعطاء تراخيص استغلال لأي شركة ترغب في العمل بها مستقبلا<sup>(٢)</sup> . ونتيجة للصعوبات التي واجهت الشركة بعد ذلك التاريخ قررت إنهاؤها جميع أنشطتها في مصر عام ١٩٥٢ وبيع معداتها ومخازنها وأعطت شركة إسوستاندرد والشرق الأدنى Esso Standard (Near East) Inc.<sup>(٣)</sup> حقوق تسويق البترول التي كانت تقوم به من قبل<sup>(٤)</sup> .

ظلت شركة إسو تقوم بتوزيع البترول ومنتجاته في مصر حتى عام ١٩٥٤ حين ووجهت بصعوبات تعلقت بأسعار بيع بعض المنتجات البترولية بعد أن قامت الحكومة المصرية في ذلك العام بعقد اتفاقية لتسعير تلك المنتجات مع الشركات الموزعة بمصر ومن بينها شركة إسو ، وحيث أن الحكومة حددت أسعار منخفضة لمنتجات البترول بما فيها البنزين وزيتون التشحيم على الأخص ، أنشأت بمقتضى ذلك الاتفاق صندوقا عرف « بصندوق موازنه الأسعار » لمقابلة تعويض الشركات عن الخسائر التي تنجم عن هذا التسعير ، ولكن نتيجة لممارسة الشركة في السنوات التالية لبيع المنتجات البترولية بالأسعار المحددة من الحكومة تعرضت لعدة خسائر ، طالبت الصندوق بتعويضها عنها ، ولكن قامت خلافات حول قيمة تلك الخسائر بين الطرفين - الصندوق والشركة - حتى فكرت الشركة في رفع الأمر للقضاء المصري ، ولكن مستشارها القانوني نصحتها بتسوية الأمر وديا مع الحكومة بدلا من اللجوء إلى القضاء الذي قد تمتد إجراءاته لفترات طويلة وقد يجنى بأحكام في غير صالح الشركة<sup>(٥)</sup> . كما واجهت الشركة أيضا صعوبة أخرى في عام ١٩٥٦ نتيجة تجسيد أمريكا لأرصدة

(١) الوقائع المصرية : عدد ١٥٥ بتاريخ ١٩/١٢/١٩٤٩

(٢) نفس الدورية : عدد ٥٤ بتاريخ ١/٦/١٩٥٠

(\*) وهي فرع مملوك بالكامل لشركة ستاندارد أويل اوف نيوجرسي بأمريكا ، أسس بالقاهرة في عام ١٩٤٧ ويقوم بأعمال تسويق البترول ومنتجاته سواء المنتج المحلي أو المستورد ، وامتد نشاط هذا الفرع التجارى لعدة دول في الشرق الأوسط إلى جانب مصر منها السودان ، ليبيا ، سوريا ولبنان .

Mattison, Frances c. : Op. Cit., p.p. 13/14.

(٣)

USNA. Dns., 874. 2553/10-1056 : Memo regards foreign petroleum distributors operating in Egypt, (٤)

Dated 10/10/1956. p.p. 2-4.

مصر الدولارية لديها ، مما أثر على إمكانية الشركة في استيراد زيوت التشحيم من أمريكا حيث أن مصر - رخصت للشركة بالاستيراد خصما من حساب تلك الارصدة المجمدة - ولكن سياسة وزارة الخزانة الأمريكية في عدم منح أذونات خصما من تلك الارصدة - أعاقت السحب عليها وبالتالي تسببت في محاولة الشركة الاستيراد من إيطاليا - الذي قد يستغرق عدة شهور - ونتيجة لكل هذه الصعوبات فكرت الشركة في عام ١٩٥٦ إغلاق مكتبها بمصر وإيقاف أنشطتها بها وتحويله إلى بيروت<sup>(١)</sup> . إلا أنه في عام ١٩٥٧ تم توقيع اتفاق بين وزارة الصناعة وشركة إسو لتسوية جميع الخلافات التي كانت معلقة بين الحكومة والشركة منذ عام ١٩٥٤ ، وبذا بدأت الشركة صفحة جديدة لاستئناف نشاطها في مصر<sup>(٢)</sup> .

### شركة كاليفورنيا تكساس للبترول: California Texas Oil Company

وفي ذات العام الذي تأسست فيه شركة ستاندرد ، تأسست شركة أمريكية أخرى تدعى شركة كاليفورنيا تكساس للبترول ، مركزها الرئيسي بالاسكندرية ، لمدة خمسين عاما كشركة مساهمة مصرية ، وكان غرضها الرئيسي العمل في الاتجار في جميع منتجات البترول - خاصة زيوت الوقود والديزل - سواء المنتج محليا أو المستورد ، وبلغ رأس مالها عند التأسيس ٢٠٠٠٠ جنيه مصرى مقسم إلى ٥٠٠٠ سهم بواقع أربع جنيهات لكل منها ، وبالرجوع لمرسوم تأسيسها تبين أن شركة كاليفورنيا تكساس أوف نيويورك للبترول - وهى شركة أمريكية - إمتلكت ٤٣٠٠ سهم من أسهم الشركة وامتلك بقية الأسهم أربعة من الأمريكيين وثلاثة من المصريين بواقع ١٠٠ سهم لكل منهم<sup>(٣)</sup> . وقد زيد رأس المال الشركة في عام ١٩٤١ بمبلغ ٢٠٠٠٠ جنيه مصرى أخرى مقسمة إلى ٥٠٠٠ سهم جديدة بنفس قيمة الأسهم المصدرة عند التأسيس ، وبذا وصل رأس مال الشركة إلى ٤٠٠٠٠ جنيه مصرى وظل كذلك دون تغيير طوال فترة الدراسة<sup>(٤)</sup> .

ولقد تطور عمل الشركة من مارس ١٩٣٨ فأمتد إلى مجال البحث عن البترول بعد أن منحت تراخيص للبحث عنه في عدة مناطق مختلفة في الصحراء الغربية والصحراء الشرقية وشبه جزيرة

Ibid: P.4.

(١)

(٢) الجمهورية : العدد ٢٥٣ بتاريخ ١٩٥٧/٥/٣٠ .

(٣) الوقائع المصرية : عدد ٦ بتاريخ ١٩٣٧/١/٢١

(٤) وزارة المالية - مصلحة عموم الاحصاء والتعداد : احصاء شركات المساهمة التي يوجد استغلالها الرئيسى فى مصر ،

يونيه ١٩٥٣ ، ١٩٥٤ ، ص ٣٩٩ .

سيناء إلى جانب استمرارها في عملها الأساسي وهو الانحجار في منتجات البترول . وظلت تمارس أعمال البحث عن البترول حتى توقفت في يوليو عام ١٩٤٠ نظرا لمخاطر الحرب وخاصة لقرب أماكن التنقيب التي كانت تعمل فيها في الصحراء الغربية من معسكرات القوات البريطانية واحتمال تحول المنطقة إلى مسرح للعمليات الحربية ، ونظرا للعجز الشديد الذي تعرضت له القوات البريطانية في الحصول على معدات النقل ذاتيه الحركة المجهزة للعمل في المناطق الصحراوية ، هددت الشركة بمصادره هذه المعدات في حالة عدم قبولها بيعها لها . . وبالفعل قامت الشركة ببيع بعض المهمات للقوات البريطانية . وكان يعمل لدى الشركة حتى عام ١٩٤٠ - قبل توقفها عن مجال البحث - خمسة وثلاثون خبيرا أمريكيا ومانه عامل مصري. إلا أن هذا العدد قد تقلص إلى درجة كبيرة بتأثير ظروف الحرب التي تسببت في وقف عمليات البحث<sup>(١)</sup> .

لم تستأنف الشركة عمليات البحث مرة أخرى حتى بعد انتهاء الحرب ، وذلك لعدم استطاعتها التكيف مع قوانين المناجم والمحاجر المصرية واقتصر عملها على استيراد البترول ومنتجاته من شركة بايكو بالبحرين - وهي شركة تمتلك أسهمها بالكامل شركة كاليفورنيا تكساس للبترول بنيويورك - كذلك قامت بتوزيع حوالي ٢٠٪ من البترول ومنتجاته محليا ، وبذا عادت لتصبح مجرد شركة تجارية ، وقد تعرضت الشركة لبعض الصعوبات في نهاية الأربعينيات تمثلت في سداد ما تستورده من منتجات البترول بالدولار نظرا لقلّة الدولارات ورغبة الحكومة المصرية سداد تلك المستحقات للشركة بالاسترليني لكنها أصرت على ضرورة تحصيلها بالدولار<sup>(٢)</sup> . وواصلت الشركة أعمالها التجارية في مصر حتى نهاية فترة الدراسة ولكن ما لبثت أن تعرضت لصعوبات من جراء اتفاقية السعر التي أبرمتها الحكومة المصرية مع شركات البترول الموزعة في مصر عام ١٩٥٤ - كما سبق ذكره - كذلك تغير مسماها بقرار وزارى في عام ١٩٥٥ ليصبح شركة كالتكس ( مصر) بدلا من كاليفورنيا تكساس للبترول<sup>(٣)</sup> . لم تسو مشكلة الأسعار بين الشركة والحكومة المصرية إلا في عام ١٩٥٧ حين وقعت اتفاقية بينها وبين وزارة الصناعة كشركة ستاندر ، حلت بمقتضاها جميع الخلافات التي كانت قائمة منذ عام ١٩٥٤ لتبدأ الشركة في ممارسة أعمالها مرة أخرى دون أية عراقيل<sup>(٤)</sup> .

USNA. D.O.S., 883-6363/14: From American Legation. Cairo to the Secretary of State, Washington (١)

dated 23/1/1941. p.p. 2-3.

F.O. 371/69184 : JE 1260 . From British Embassy. Cairo to Foreign office. dated 20/1/1948. USNA., (٢)

D.O.S., 874-2553/10-1056 : Memo regards foreign petroleum distributors operating in Egypt dated

10/10/1956. p.2.

(٣) الوقائع المصرية : عدد ١٠١٦ بتاريخ ١٩٥٥/٢/٢٩

(٤) الجمهورية : العدد ١٢٥٦ بتاريخ ١٩٥٧/٦/٢

## بعض شركات البترول الأمريكية الأخرى التي اقتصر عملها في الصحراء الغربية :

شجع إصدار مصر لقانون المناجم والمحاجر رقم ٦٦ لعام ١٩٥٣ العديد من شركات البترول الأمريكية لاستثمار جزء من رأس مالها للتنقيب عن البترول في مصر في أماكن لم يسبق ارتيادها لأية شركة أجنبية أخرى من قبل . وبالفعل دارت مشاورات في ذات العام بين الحكومة المصرية وإحدى شركات البترول الأمريكية تدعى "Pacific Western Oil Co" وكادت الحكومة تزمع منح ترخيص لتلك الشركة للبحث عن البترول في منطقة شاسعة بالصحراء الغربية ، غربي النيل - على أن تنازل الشركة عن نصف المساحة بعد مرور عام من البحث . ولكن بناء على ما أبداه سفير مصر في واشنطن من نصيحة كنتيجة لمشاوراته مع أحد كبار خبراء البترول الأمريكيين ، أوضح أنه ليست من مصلحة مصر إعطاء شركة واحدة مساحة كبيرة لأن هذا يقلل من فرص المنافسة بين الشركات ، كذلك أن شركة باسيفيك مشغولة بالعمل في عدة أماكن أخرى يصعب معها القيام بالتنقيب في مصر في مثل هذه المساحة ، كما أن تنازل أى شركة عن منطقة سبق أن رخص لها بالبحث فيها لا يغرى الشركات الأخرى على الأقدام للعمل فيها فيما بعد . لذا أرجأت الحكومة المصرية منح الترخيص لتلك الشركة<sup>(١١)</sup> .

وكنتيجة لما قام به المهندس أحمد عبود من مشاورات مع بعض شركات البترول الأمريكية الكبرى أثناء تواجده بأمريكا عام ١٩٥٣ - كما سبق ذكره - نجح في الاتفاق مع اثنتين من الشركات الكبرى هناك وهما : شركة كونرادا المتحدة للبترول (Conrada Petroleum Corporation) ، شركة سيتيز سرفيس الشرق الأوسط للبترول . Cities Service-Mid East Oil Corp. ، التي سميت فيما بعد باسم ايجيشيان أويل اكسبلوريشن The Egyptian Oil Exploration Company - بعد أن ساهم المهندس أحمد عبود معها بنسبة ١٠٪ من أسهمها ، على أن تقدما طلبات للحكومة المصرية للترخيص لهما في البحث عن البترول في الصحراء الغربية ، وفى ٣ فبراير عام ١٩٥٤ صدر القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٤ حول بمقتضاه لوزير التجارة والصناعة المصرى منح تراخيص للبحث عن البترول واستغلاله لشركة كونرادا لمدة ٣٠ عاما قابلة للتجديد لمدة ثلاثين سنة أخرى في مناطق متعددة بالصحراء الغربية تقع بين خط عرض ٢٨ شمال خط الاستواء وخط طول ٣٠ شرق والحدود المصرية الليبية غربا والحد الشمالي مياه البحر المتوسط ، وفى ٢٠ مايو من ذات العام

(١١) وثائق وزارة الخارجية : محافظة رقم ٥١٠ ملف ١٦٣/٧/٢٠٣ (سرى) ، خطاب من وكيل الخارجية الى وكيل وزارة

التجارة الصناعة بتاريخ ١٩٥٣/٨/١٨ ، بخصوص إعطاء ترخيص بالتنقيب عن البترول .

صدر قانون آخر رقم ٢٩١ لسنة ١٩٥٤ حول لوزير التجارة والصناعة أيضا منح ترخيص للبحث عن البترول واستغلاله لشركة الاجيشيان لنفس المدة المعطاء لشركة كونرادا فى مناطق متعددة من الصحراء الغربية تقع بين خط عرض ٢٨ شمال خط الاستواء، وخط طول ٣٠ شرقاً والحد الشرقى مياه النيل وفرع رشيد والحد الشمالى مياه البحر المتوسط. وبذا تجاورت منطقتا الترخيص الممنوحة للشركتين<sup>(١)</sup>.

ولما رأَت الشركتان أن المساحة الممنوحة لهما للتقيب فيها بالصحراء الغربية من الكبر يمكن ، قررنا إشراك بعض الشركات الأمريكية الأخرى معهما . فاشترك مع شركة كونرادا شركتان هما : كونتيننتال للبترول Continental Oil Co وأوهايو للبترول The Ohio Oil Co . كما اشترك مع شركة اجيشيان رتشفيلد البحر المتوسط للبترول Richfield Mediterranean Oil Company . ولما لم يكن لتلك الشركات أنشطة فى مصر من قبل فى حين أن جميعها كانت لها فروع بدول عديدة فى منطقة الشرق الأوسط ، تعمل فى مجال البترول ، وحتى لا تتضارب أعمال تلك الشركات فى مصر قررت اسناد مهمة تنفيذ عمليات البحث والاستغلال للشركة المصرية / الأمريكية للبترول The Egn. / American Oil Company<sup>(٢)</sup> ، لتتوب عنهم . فى كافة الأعمال المتعلقة بالمساحات المرخص بها لشركة كونرادا وإيجيشيان فى مصر ، على أن يمثل أعضاء من تلك الشركات فى مجلس إدارتها للأشراف على التنفيذ والنواحي المالية<sup>(٣)</sup> .

وفيما يتعلق بأهم أنشطة الشركة المنفذة فى فترة الدراسة ، قررت الشركة مبدئياً إنفاق مبلغ ٥٠ مليون دولاراً فى عمليات البحث خلال مدة تتراوح من ثلاث إلى أربع سنوات قبل أن تفكر فى الانسحاب ما لم تجد بادره توحى بوجود بترول فى المنطقة وقد أملت أن تبدأ فى عمليات الاستخراج والتسويق مع نهاية عام ١٩٥٦ . وأولى المناطق التى بدأت الشركة بالبحث فيها كانت تقع جنوب غرب الاسكندرية ، وقد وقع الاختيار عليها بعد الدراسات الجيولوجية التى قامت بها لفحص طبقات التربة التى بشرت باحتمال وجود بترول فيها فاستأجرت الشركة بعض معدات الحفر الموجودة فى مصر من شركة سكونى ، ولكن واجهت الشركة مشكلة كبيرة تمثلت فى وجود ما يتراوح بين ثلاثين إلى أربعين مليون لغم مزروعة بمعرفة قوات روميل الألمانية فى المنطقة منذ الحرب العالمية الثانية .

(١) الوقائع المصرية : العددان ٩ مكرر أ بتاريخ ٣ فبراير ١٩٥٤ . ٤٠ مكرر بتاريخ ٢٠ مايو ١٩٥٤ .

(\*) وهى فرع مملوك بالكامل لشركة كونتيننتال .

(٢) USNA., D.O.S., 874-2553/2-1755: From Am. Embassy, Cairo to D.O.S., Washington, dated 17/2/1955, p.p 1-3.

فكان عليها أولا تطهير المنطقة من تلك الألغام ، ثم البدء فى عمليات الحفر ، وقد رصد مليونين من الدولارات عن عام ١٩٥٥ للاتفاق على عمليات التطهير فاستعانت ببعض خبراء الألغام الأمريكيين الذين اشتركوا فى مسرح العمليات الحربية فى هذا المجال فى الحرب العالمية الثانية كما استعانت ببعض الخبراء المصريين من رجال الجيش المصرى المتخصصين فى نزع الألغام ، فضلا عن استخراجها للعديد من المعدات الحديثة للكشف عن الألغام من وزارة الدفاع الأمريكية لتطهير المنطقة تمهيدا للعمل فيها<sup>(١)</sup> ، ونتيجة لكل هذه الجهود التى بذلتها الشركة نجحت فى يوليو عام ١٩٥٥ من اكتشاف أول بئر للبتروى فى المنطقة ، وكان يقع على بعد خمسين ميلا غرب الاسكندرية<sup>(٢)</sup> ومن الشركات الأمريكية الأخرى التى اقتصر عملها على البحث والاستغلال فى مناطق مختلفة من الصحراء الغربية شركة صحارى للبتروى Sahara Petroleum Co ، وإن كانت لا تقارن من حيث الحجم والإمكانيات بالشركات الأمريكية السابق التنويه عنها والتى عملت فى هذا المجال فى ذات المنطقة وقد بدأت أعمالها فى عام ١٩٥٤ وقامت بعدة محاولات للتنقيب عن البتروى فى مناطق مختلفة فى الصحراء الغربية ، إلا أنها حتى عام ١٩٥٦ لم توفق فى العثور على أية بادرة تفيد وجود البتروى فى المناطق التى أجرت البحث فيها رغم أنها قامت بإتفاق ما يقرب من ٢٩ مليون جنيه مصرى فى الفترة من ١٩٥٤ إلى ١٩٥٦ ، مما حدا بها التفكير فى الانسحاب من كافة الأعمال فى تلك المنطقة ، ولكن فى أوائل أكتوبر عام ١٩٥٧ استطاعت الشركة التوصل إلى اكتشاف بئر للبتروى فى منطقة الغزالات بالقرب من منخفض القطارة على عمق قدم واحد من سطح الأرض ، مما أعطاها بادره أمل فى الاستمرار فى مواصلة عمليات البحث فى مناطق أخرى لم يتم العمل فيها من قبل بغية العثور على آبار أخرى<sup>(٣)</sup> .

إلى جانب اشتراك شركات البتروى الأمريكية فى مجال البحث عن البتروى واستخراجه وتسويقه فى مصر ، تقدمت بعض الشركات الأمريكية فى عام ١٩٥٧ للحكومة المصرية للاشتراك فى المشروع المزمع إقامته لمد خط أنابيب للبتروى ما بين السويس ، وبورسعيد ، ولكن عقب مشاور تلك الشركات مع وزارة خارجيتها فى هذا الشأن أوصت الأخيرة بإرجاء المساهمة فى هذا المشروع كنوع من الضغط

(١) Ibid.. 874-2553/1-1955 : Memo - of conversation regards operations of Egn./American Oil co. in Egypt , dated 17/1/1955, p.p. 1-2.

(٢) Ibid : 611 - 74/7 - 2155 - E.S/MC : Memo- of conversation regards Egn. U.S. Relations dated 21/7/1955, p.2.

(٣) الجمهورية : الاعداد رقم ١٠٤٥ بتاريخ ١٩٥٦/١٠/٣١ رقم ١٣٨٥ بتاريخ ١٩٥٧/١٠/٢ ، رقم ١٣٨٩ بتاريخ ١٩٥٧/١٠/٦ ، شريف حسن قاسم - المرجع السابق ، ص ٢٨١ .

الاقتصادي على مصر عقب تأميمها لشركة قناة السويس ، ولكن ما لبثت مصر المروج من هذا الضغط بتوقيعها اتفاقا مع أونابيس صاحب شركة من أكبر شركات نافلات البترول فى العالم لتنفيذ المشروع دون اللجوء للمساهمة الأمريكية ، وعقب هذا الاتفاق أعربت الشركات الأمريكية عن استيائها لاذعانها لتوصيات وزارة الخارجية الأمريكية بعدم الاشتراك فى مشروع مد خط الانابيب لما كان سيقفقه لها من أرباح كبيرة<sup>(١)</sup> .

وتتبع نشاط الاستثمارات الأمريكية فى مجال البترول فى مصر ، يمكن أن يقال بصفة عامة أن معظم الشركات التى عملت فى مصر فى فترة الدراسة اتجه نشاطها للتجار فى البترول ومنتجاته سواء المنتج محليا أو المستورد . كما يلاحظ أن القوانين المصرية الخاصة بالمناجم والمهاجر كانت قد أثرت بشكل أو آخر على تحويل بعض تلك الشركات عن العمل فى مجال البحث والاستخراج للبترول إلى الاتجاه للتجار فيه ، إلا أن البعض الآخر من تلك القوانين قد عمل وخاصة فى الخمسينات على اجتذاب بعض شركات البترول الأمريكية الكبرى للعمل فى مجال التنقيب والاستخراج . كذلك عمل النشاط الأمريكى فى مجال البترول على زيادة إنتاج مصر من البترول ومنتجاته ، وبالتالي ساهم - إلى حد ما - فى خفض الكميات التى تحتاجها مصر منه من الخارج . ومع أن تلك الشركات قد حققت أرباحا طائلة من جراء عملها فى مصر لم تكن لتتوفر لها لو استثمرت فى بلدها الاصلى ، إلا أن مصر قد استفادت أيضا بحصولها على بعض العائدات من عملية الاستخراج والتصدير ، مما قد عاد بالفائدة ولو بشكل غير مباشر على تنمية الاقتصاد المصرى لو أن مصر وظفت تلك العائدات فى إقامة مشروعات للتنمية وذلك إلى جانب ما اكتسبته العمالة المصرية التى عملت فى تلك الشركات من خبرات فى مجال البحث والاستخراج للبترول وما حصلت عليه من أجور مرتفعة أدت إلى رفع مستوى معيشتها إلى حد ما . هذا فضلا عما قامت به تلك الشركات من كسر احتكار شركات البترول البريطانية فى هذا المجال فى مصر ، نظرا لما تمتعت به الشركات الأمريكية من إمكانيات ضخمة من الناحية المالية والمعدات الحديثة والتقنيات المتقدمة والخبرات الفنية الكبيرة حيث أن شركاتها لها فروع تعمل فى مجال البترول فى العديد من مناطق العالم بما فيها العديد من دول منطقة الشرق الأوسط .

## ثانياً: فى المجالات الأخرى :

لما كانت الاستثمارات فى مصر تتركز فى أيدي الأجانب حتى أربعينيات القرن العشرين

بتشجيع من المستشارين الإنجليز العاملين بالحكومة المصرية من أوائل القرن ، كذا الامتيازات

الأجنبية ، أصبحت الشركات الأجنبية في وضع متميز وقد سيطرت على معظم أوجه الاقتصاد المصري ، وكان أفضل أشكال الشركات لدى المستثمرين الأجانب في تلك الفترة متمثلا في الشركات ذات الامتيازات طويلة الأجل ، مما دعا الحكومة المصرية في النصف الثاني من الأربعينيات وحتى نهاية فترة الدراسة إلى إصدار العديد من القوانين والقرارات التي أثرت على نشاط الشركات الأجنبية المساهمة ، بما فيها الشركات الأمريكية العاملة في مختلف المجالات الاقتصادية في مصر وشركات التأمين عدا شركات البترول التي صدر لتنظيمها عدة قوانين وقرارات خاصة بها كما سبق ذكره<sup>(١)</sup> .

ويرجع صدور أول قانون في تلك الفترة إلى مشروع قانون تقدمت به بعض عناصر الرأسمالية المصرية - وهو الذي نفذ في بنود قانون ١٣٨ الذي صدر في عام ١٩٤٧ - لزيادة نشاطها في مصر في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ، وكان المشروع يقضى بأن تكون نسبة رأس المال المصري في الشركات العاملة في مصر بواقع ٥١٪ ولا تقل العمالة المصرية عن ٩٠٪ تتقاضى أجورا توازي ٨٠٪ من مجموع الأجور ولا يقل عدد الموظفين المصريين عن ٧٥٪ يتقاضون ٦٥٪ من إجمالي المرتبات . كذا إتاحة مساحة أكبر للمصريين في مجالس إدارة الشركات ، وعدم اشتراك الوزراء السابقين في مجالس الإدارة إلا بعد مرور ثلاث سنوات من تركهم الوظيفة ، على ألا يسرى هذا المشروع على الشركات السابقة لإصدار القانون ، وقد عمل إسماعيل صدقي أثناء توليه رئاسة مجلس الوزراء على إرجاء إصدار قانون بمضمون هذا المشروع ، مما عجل بتأسيس ٥١ شركة جديدة في عام ١٩٤٦ تهريا من تطبيق أحكام القانون المزمع إصداره . اعترضت الرأسمالية الأجنبية في مصر على هذا المشروع ، كما تخوفت دوائر الأعمال الأجنبية وخاصة الأمريكية منها مما سيحدثه من تأثير على الشركات التي كانت تنوى القيام بأنشطة في مصر ، كذلك اعترض عليه كبار الرأسماليين المصريين - الوثيقي الصلة بالمستثمرين الأجانب - ولكن ممثلي الرأسمالية بالبرلمان طمانوا أصحاب المشاريع الأجنبية وأكدوا أن مشروع القانون لا يهدف إلى التمييز بين المصريين والأجانب ، بل إنه يعد محاولة لا يجاد فرص عمل للمصريين وضمانا لتوظيف رأس المال واشتراكه في المشروعات<sup>(٢)</sup> .

وقد قامت العديد من الجهات الأمريكية سواء في مصر أو في أمريكا بدراسة مشروع القانون وأبدت استيائها لما جاء به ، وهذا ما عبرت عنه إحدى إدارات المفوضية الأمريكية بالقاهرة موضحة أنه سيكون في غير مصلحة مصر - من وجهة نظرها - إذ أنه لا يشجع الشركات الأمريكية أو رجال

Tignor, Robert L. : Op. Cit., P. 181.

(١)

(٢) طارق البشرى : المرجع السابق ، ص ص ١٩٠ - ١٩١ .

الأعمال الدين بنوور ارتباد مجالات جديدة فى مصر فى فترة ما بعد الحرب كذلك سيؤثر على فرص العمالة التى تتيحها الشركات الأجنبية للعمالة المصرية . إذا ما توقفت عن العمل فى مصر من حرا . هذا المشروع . كما أعد الكونجرس الأمريكى تقريرا حول ما تنوى الحكومة المصرية إصداره من قانون جديد للاستثمار تزيد فيه نسبة مساهمة الوطنيين فى رأس المال والإدارة للشركات . ووضع أن ذلك سوف يعرقل فرص الاستثمارات الأمريكية فى مصر<sup>(١)</sup>

ورغم ما أثير من اعتراضات فى الدوائر الاقتصادية المصرية والأجنبية حول مشروع قانون الشركات المساهمة إلا أنه أثناء تولى النقراشى رئاسة الحكومة الانتلالية عامى ١٩٤٧ . ١٩٤٨ . استطاع البرلمان المصرى عام ١٩٤٧ تمرير مشروع القانون وصدر قانون الشركات المساهمة رقم ١٣٨ لعام ١٩٤٧ وكان الهدف من إصداره تنشيط البرجوازيه المصرية وزيادة مساهمتها فى الاستثمارات . كذا فإنه بعد محاولة للتصير الجزئى للشركات الأجنبية مع عدم الاصطدام بالرأسالية الأجنبية القائمة فى مصر من قبل ومحاولة التعايش معها . وكان لما أصدرته مصر من قوانين تبيح فتح باب التجنس للأجانب دليلا على ذلك . إذ أعطى الأجانب فرص لكسب تسهيلات والاستمرار فى مزاولة النشاط الاستثمارى فى مصر . أى أن أهداف القانون كانت قصيرة الأجل ولم تقدم حلولا جذرية لأوضاع الاستثمارات الأجنبية فى مصر . وقد تطابقت بنود القانون فى معظمها مع ماجاء بالمشروع الذى سبق أن قُدم عام ١٩٤٥ . إلا أنه تضمن بعض بنود أخرى من أهمها : عدم جواز صرف أرباح المساهمين فى الشركات بما يريد عن ١٠٪ ويحتفظ ببقية الأرباح كاحتياطى يُوظف لإقامة مشروعات جديدة تخدم مصر أو التوسع فى المشروعات القائمة . كذا حدد حدا أقصى للامتيازات التى تعطى للشركات الجديدة لمدة ٣٠ ثلاثون عاما . بالإضافة إلى وضع ضوابط مقيدة تتعلق بتحويل الأرباح ورأس المال الأصلي للخارج بالدولار نظرا لقله الدولارات لدى مصر . على أن تسرى بنود القانون على الشركات الجديدة وتعفى الشركات القائمة من شرط ال ٥١٪ الخاصة بملكيه الأسهم للمصريين حتى انتهاء مدتها . ويطبق عليها عند طلب أى زيادة لرأس المال . أما باقى بنود القانون فتسرى على جميع الشركات القائمة والجديدة مع منع فترة سماح لمدة ثلاث سنوات للشركات القائمة قبل إصدار القانون حتى تتكيف مع بنوده<sup>(٢)</sup> .

USNA. D.O.S: 883 5034 / 11 - 2345 · From the Foreign Service of American Legation, Cairo to (١) S O S Washington, dated 23/11/1945. p.2. Goodfried. Nathan An American development policy for the third world. p 335

(٢) مجلة غرفة القاهرة السنة الثانية عشر . العدد السابع . اغسطس ديسمبر ١٩٤٧ . ص ص ٨٤٧ . ٨٥٠ . ضرق

Tigner. Robert L. Op cit... p.p 179-180. 184

البشرى : المرجع السابق . ص ص ١٩٢-١٩٣ .

قاد بعض الأجانب القائمين بالأعمال في مصر المعارضة ضد هذا القانون وخاصة فيما يتعلق بنسبة المصريين في مجالس إدارة ورأس مال الشركات ، الأمر الذي يؤدي إلى سيطرة المصريين على الإدارة وحلولهم محل الأجانب ، كما احتجوا بأنهم لن يتمكنوا من إحداث التغييرات المطلوبة طبقا لبنود القانون في غضون الثلاث سنوات المحددة ، ولكن مع هذا أسرعت العديد من الشركات الأجنبية العاملة في مصر بتنفيذ ما جاء بالقانون في الفترة من عام ١٩٤٧ وحتى عام ١٩٥٢<sup>(١)</sup> . كما عقدت أمريكا في أبريل عام ١٩٥٠ مؤتمر اقتصادي بالقاهرة ، جاء في تقريره أن مصر مؤهلة بما لديها من موارد وعماله مدربه وخبرات فنية للنمو اقتصاديا أكثر من باقى دول الشرق الأوسط ، ومن بين العوامل التي تساعدها على هذا النمو الاستثمارات الأجنبية وخاصة الأمريكية منها ، وأوصوا بوضع برنامج في هذا الشأن ، وقد قامت السفارة الأمريكية بالقاهرة باستطلاع رأى رجال الأعمال الأمريكيين الذين تواجدوا أثناء انعقاد المؤتمر من وضع الاستثمارات الأمريكية في مصر ومدى إمكانية زيادتها ، فأوضحوا أنهم مستائين مما جاء بقانون الشركات المصري الجديد لعام ١٩٤٧ ، إذ أنهم حتى لو قبلوا غلبة رأس المال المصري في ملكية أسهم الشركات ، فهناك صعوبة في غلبتهم في الإدارة ، لأن المستثمر الأمريكي يحرص على الإشراف على مشروعاته بنفسه ليضمن كفاءة سير العمل بالمشروعات ، كما أوضحوا أيضا أن عدم إمكانية تحويل الأرباح ورأس المال الأصلي بالدولار - كما جاء بالقانون - شكل صعوبة أخرى أمام الاستثمارات الأمريكية في مصر ، وطالبوا السفارة بمصر بأن يكون هذا من الموضوعات محل تفاوض بين الحكومتين المصرية والأمريكية مستقبلا<sup>(٢)</sup> .

وبالرغم من أن قانون الشركات عام ١٩٤٧ لم ينجح في إنهاء سيطرة رأس المال الأجنبي على الاقتصاد المصري إلا أن بعض الشركات الأمريكية والبريطانية قد عملت في المجال الصناعي بالاشتراك مع المؤسسات المحلية، وإن كانت سياسة الحكومة قد نجحت بصفة عامة في أحداث تنمية صناعية جزئية في البلاد. ومع أن الإجراءات الحمائية التي اتخذتها الحكومة قد نجحت في إزالة الروتين الحكومي والسياسات المتضاربة والضرائب المرتفعة إلى حد ما، إلا إنها فشلت في أن تصل بالانتاج إلى مستوى رفيع يتمثل في التوحيد القياسي Standardization ، وقد أدرك المسؤولون في مصر أن تنمية رأس المال الوطني لا بد أن يصاحبها نوع من التعاون مع رأس المال أو الخبرة الفنية الأجنبية<sup>(٣)</sup> .

(١) Tigner, Robert L. : Op., cit., p 181.

(٢) وثائق وزارة الخارجية : محفظة رقم ١٤٨٦ ملف ١٥/٤/٤٥ ج٢ (سرى) ، مذكرة بشأن نصيب مصر من ابحاث المؤتمر الاقتصادي الامريكى الذي عقد بالقاهرة ، بتاريخ ١٨/٤/١٩٥٠ .

(٣) Goodfried. Nathan : An American Development policy, p. 339.

من هذا المنطلق أجرت في عام ١٩٥١ لجنة شئون التجارة الخارجية التابعة لوزارة الخارجية برئاسة وكيل الوزارة التي ضمت في عضويتها وكيل وزارة التجارة والصناعة ، مشاورات مع بعض أعضاء السلك الدبلوماسي بالسفارة الأمريكية بالقاهرة لدراسة مدى إمكانية الموافقة على تصدير جزء من أرباح الشركات الأمريكية إلى الخارج بالدولار ، إذا كان الاستثمار ينتج سلعا تحقق حصيله دولارية ، وفيما عدا ذلك فلن يتوافر لمصر دولارات لتلك الشركات لتحويل أرباحها ، كما تشاور أعضاء اللجنة المصرية مع الأعضاء الأمريكيين حول ما تزعم الحكومة المصرية إجرائه من تعديلات على قانون الشركات لعام ١٩٤٧ وخاصة للمادة المتعلقة بملكية الأجانب في رأس مال الشركات ، أما عن نسبة الموظفين والعمال المصريين في الشركات ، فقد أوضحوا لهم أنه من خلال الممارسة العملية تبين أن معظم الشركات الأجنبية بما فيها الأمريكية قد طبقت ما جاء بقانون عام ١٩٤٧ في هذا الشأن ، ولم يتبق سوى عشرون شركة تساعد الحكومة المصرية على تذليل العقبات التي تحول دون تطبيق بنود القانون في هذا الخصوص . كما أكدوا لهم أن وزير التجارة والصناعة قد بعث إلى مجلس الدولة يستطلع رأيه بصدده ما ينويه من إجراء تعديل يتعلق بملكية المصريين لنسبة الـ ٥١٪ من أسهم الشركات التي نص عليها قانون عام ١٩٤٧ ، نظرا لما تعانیه الشركات الأجنبية من صعوبة التحقق من نسبة عدد المساهمين المصريين لأن عددا كبيرا من أسهم الشركات تتداولها أيدي كثيرة<sup>(١)</sup> .

وفي الوقت الذي أقر فيه مجلس الدولة عام ١٩٥٠ التعديلات التي طالب بها وزير التجارة والصناعة لبعض مواد قانون ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ . إلا أنه لم يصدر قانون بها حتى عام ١٩٥٢ ، حين أيقنت حكومة الثورة أهمية الاستثمار الأجنبي ودوره في التنمية الاقتصادية التي هدفت إليها ، فحرصت على اتخاذ إجراءات من شأنها التيسير على المستثمرين الأجانب في مصر من أهمها : إطالة مدة إقامة المستثمرين الأجانب في مصر إلى ١٥ سنة وإنشاء مجلس الإنتاج القومي لدراسة المشروعات التي يمكن عرضها على هؤلاء المستثمرين ، كذلك إدخال تعديلات على قانون ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ الخاص بالشركات المساهمة ، وأول هذه التعديلات تمت بإصدار قانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٥٢ الذي عدل نسبة الملكية للأجانب في أسهم الشركات المساهمة لتصبح ٥١٪ ، ٤٩٪ للمصريين ، على أنه في خلال شهر من بداية طرح أسهم أية شركة للإكتتاب يمكن زيادة نسبة ملكية الأجانب عن ٥١٪ ما لم يغط المصريون النسبة الخاصة بهم . على أن يطبق هذا القانون على الشركات الجديدة ، وعلى كل زيادة تطرأ على رأس مال الشركات القائمة أو عند تجديدها<sup>(٢)</sup> .

(١) الأهرام : العددان ٢٢٢٣٦ بتاريخ ١٩٥٠/٩/٢٠ ، ٢٢٤٦٣ بتاريخ ١٩٥١/١/٢٩

(٢) وثائق وزارة الخارجية محفوظة رقم ٥١ ملف ٣ ٢/٧/٢ (سرى) . تقارير سفارة واشنطن الاقتصادية بتاريخ

١٩٥٣/٦/١٣ ، الوقائع المصرية عدد ١١٨ بتاريخ ١٩٥٢/٨/٤

ثم تلتها تعديلات أخرى جاء من أهمها صدور قانون ١٥٦ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالشركات المساهمة. وأهم ما جاء فيه من بنود السماح بتحويل ١٠٪ من أرباح الاستثمار الأجنبي في مصر بنفس العملة المستثمر بها، وبسعر الصرف المعمول به عند التحويل، وإذا زادت الأرباح عن ١٠٪ في إحدى السنوات ترحل تلك الزيادة لحساب السنوات التي تقل فيها النسبة عن ١٠٪ كما سمح بتحويل رأس المال الأصلي بعد انقضاء مدة خمس سنوات من وروده إلى مصر بنفس العملة الأصلية التي ورد بها بواقع ٢٠٪ سنويا، كذلك السماح للخبراء والموظفين الأجانب بتحويل ٥٠٪ من مرتباتهم إلى الخارج وإعفاء الشركات الجديدة من ضريبة الأرباح التجارية والصناعية لمدة سبع سنوات من تاريخ تأسيسها، فضلا عن إعفاء الأرباح المجنبه بغرض الاستثمار في مشروعات جديدة أو لزيادة نشاط المشروعات القائمة من نسبة ٥٠٪ من تلك الضريبة. كما تقرر إنشاء لجنة لاستثمار المال الأجنبي بوزارة التجارة والصناعة على أن يمثل فيها إلى جانب بعض أعضاء الوزارة المذكورة مندوبين عن وزارة المالية والاقتصاد والمجلس الدائم للانتاج القومي والبنك المركزي، تركزت أعمالها في دراسة الطلبات التي يتقدم بها المستثمرون الأجانب الراغبون للاستثمار في مصر والموافقة عليها في غضون ثلاثة أشهر من تقديمها على أن تساهم في مشروعات تساعد في عملية التنمية الاقتصادية في مصر، كما توافي المستثمرين الأجانب بالمعلومات التي تفيدهم في التعرف على مجالات الاستثمار في مصر هذا فضلا عن التحقق من نسبة الـ ١٠٪ المحولة من أرباح الاستثمار للخارج، كذا الموافقة على تحويل نسبة ٥٠٪ من أجور ومرتبات الفنيين والموظفين الأجانب العاملين في مصر بعد التأكد من مطابقتها للقانون كما تيسر تأشيرات الإقامة لرجال الأعمال والخبراء ورؤساء العمال المتقدمين من الخارج للعمل في المنشآت الموظفة فيها الأموال الأجنبية، أي أن تلك اللجنة أوكل إليها جميع المهام المتعلقة بالاستثمار الأجنبي في مصر، ويعد هذا تيسيرا على المستثمرين في التعامل مع جهة مختصة واحدة<sup>(١)</sup>.

وبنظرة عامة على ماجاء بقانون ١٥٦ لسنة ١٩٥٣ تبين أنه قد أعطي بعض الحقوق للأجانب وحافظ في نفس الوقت على حقوق المصريين، إذ اعتبر الآلات والمعدات ووسائل النقل التي تستخدمها الشركات الأجنبية جزءا من رأس المال، كما أنه أقر بعدم انتفاع المستثمر الأجنبي بما جاء بهذا القانون ما لم يكن يعمل في مجالات تخدم التنمية الاقتصادية في مصر، وبذا لن يقبل المستثمر الأجنبي على توظيف أمواله في مشروعات ترفيهه، كما أنه جُنّب مصر من استخدام رأس المال الأجنبي

(١) نفس الدورية : عدد ٢٨ مكرر بتاريخ ١٩٥٣/٤/٢ . البنك الاهلي المصري : النشرة الاقتصادية . المجلد السادس -

في عمليات المضاربة إذ أن القانون لم يسمح للمستثمر الأجنبي بتحويل رأس ماله الأصلي إلا بعد مرور عشر سنوات للتأكد من جديته في الاستثمار كذلك أعطى الموظفين والخبراء الأجانب حقوقاً كفلت تحويل نسبة معقولة من مرتباتهم التي يتقاضونها في مصر. وقد أزال القانون التخوف من إمكانية تحويل الأرباح بنفس عملة الاستثمار الأصلية وخاصة بالنسبة للدولارات، لأنه فتح أمام الاستثمارات الأجنبية بصفة عامة وليست الأمريكية فقط، فمهما كانت نسبة أرباح رؤوس الأموال الأمريكية المستثمرة في مصر فلن تكون من الضخامة حتى لا تستطيع مصر الوفاء بها وإن ما جاء بالقانون بتشكيل لجنة للاستثمار الأجنبي تضم في عضويتها العديد من المسؤولين المتخصصين يحافظ بالطبع على المصالح المصرية في كل ما يتعلق بهذا النوع من الاستثمار ويشجع في نفس الوقت المستثمر الأجنبي للمجيء للاستثمار في مصر دون تخوف<sup>(١)</sup>.

وفي إطار التعديلات التي أُخذت منذ عام ١٩٥٢ لتشجيع حركة الاستثمار في مصر سواء الأجنبي أو المصري صدر قانون رقم ٣١٥ لسنة ١٩٥٥ الذي أجاز للشركات المساهمة الأجنبية وشركات التوصية بالأسمم والشركات ذات المسؤولية المحدودة التحويل إلى شركات مساهمة مصرية دون الحاجة إلى إجراءات تأسيس جديدة، كما أُعطي لمجلس الوزراء ترخيص بإصدار قرارات التحويل رغبة من المشرع في توسيع قاعدة المستثمرين بأن حدد الحد الأدنى لقيمة السهم في الشركات المساهمة بجنيهاً<sup>(٢)</sup>.

أما بالنسبة للقوانين المنظمة لشركات التأمين العاملة في مصر فقد صدر بصدها قانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٠، وأهم ما جاء به تكوين مجلس أعلى للتأمين يتبع وزارة المالية، يتولى الإشراف على كل ما يتعلق بهيئات التأمين في مصر، كذلك إلزام جميع هيئات التأمين القائمة في مصر بالتسجيل في السجل المعد لذلك بوزارة المالية، على ألا يتم تسجيل أية هيئة ما لم تأخذ شكل شركة مساهمة وألا يقل رأس مالها عن خمسين ألف جنيهاً مصرياً، وُسُتثنى من ذلك الشركات التي تم تسجيلها من قبل وفقاً لقانون ٩٢ لسنة ١٩٣٩ أما عن هيئات التأمين الأجنبية التي تعمل في مصر من خلال فروع تتبع لشركات مؤسّسة في الخارج وتعمل وفقاً للقوانين المطبقة في بلادها، يجوز تسجيلها في مصر بقرار يصدر من وزير المالية بشروط وأوضاع خاصة يحددها بعد اخذ موافقة المجلس الأعلى للتأمين، وقد أعطى القانون فترة سماح لمدة ثلاث سنوات لجميع شركات التأمين حتى تتطابق مع أحكام هذا القانون<sup>(٣)</sup>.

(١) عبد المنعم البيه : البحث السابق ، ص ص ٤٤-٤٧ .

(٢) الوقائع المصرية : العدد ٤٩ مكرر بتاريخ ١٩٥٥/٦/٢٦ ، حين خلاف : المرجع السابق ، ص ١٩٣ .

(٣) الوقائع المصرية : العدد ٩١ بتاريخ ١٩٥٠/٩/١٨

ورغم ما شهدته مصر منذ أوائل الخمسينات من حرص الحكومة على تهيئة المناخ لاجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية للعمل في مصر وسنها العديد من القوانين والقرارات المشجعة للاستثمار الخاص سواء المصري أو الأجنبي ، وما قامت به من تمهيد للبنية الأساسية لتوجيه تلك الاستثمارات للعمل في مجال الصناعات الكبرى التي اعتبرتها الحكومة دعامة أساسية لتنمية الاقتصاد المصري ، إلا أنها قد تبينت أن معظم رؤوس الأموال الأجنبية التي جاءت إلي مصر في الفترة من ١٩٥٣ وحتى ١٩٥٦ وُجّهت إلي أنشطة اقتصادية أخرى ، توظف ٨٤٪ منها في مجال البترول والسياحة والفندقة في حين وظف جزء ضئيل منها في بعض الصناعات الاستهلاكية الخفيفة ، ولم تتطرق - إلي حد كبير - للاستثمار في الصناعات الانتاجية والرأسمالية التي كانت تهدف إليها الحكومة من وراء تشجيعها للاستثمارات الأجنبية كذلك وكنتيجة لما اتبعته معظم البنوك الأجنبية من سياسة انكماشية بالنسبة للائتمان وإحجامها عن تمويل محصول القطن - سلعة التصدير الرئيسية في مصر - عقب تأميم مصر لشركة قناة السويس ، كذا ما قامت به شركات التأمين الأجنبية من تقليص أعمالها لإبرام عقود تأمين في مصر ، رأت الحكومة المصرية في أوائل عام ١٩٥٧ أن أفضل الوسائل لإنهاء سيطرة الأجانب علي الاقتصاد المصري وإحداث التنمية المطلوبة هو تمصير الاقتصاد المصري وتحويل رؤوس أموال الشركات العاملة في مصر إلى أيدي المصريين <sup>(١)</sup> .

وترجع أولي تلك الخطوات التي اتخذتها الحكومة نحو التمصير إصدارها قانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٧ بتاريخ ١٤ يناير ١٩٥٧ الخاص بتمصير البنوك ، وقد ألزم هذا القانون جميع البنوك العاملة في مصر وأفرع ووكالات البنوك الأجنبية<sup>(٢)</sup> ، أن تتخذ شكل شركة مساهمة مصرية وعلي أن تكون جميع أسهمها أسمية ومملوكة دائما للمصريين ، علي ألا يقل رأسمالها المدفوع عند التأسيس عن خمسمائة ألف جنيه مصري ، ويشترط أن يكون مجلس الإدارة والمسؤولين عن الإدارة من المصريين ، ولتنطبق ما جاء بأحكام هذا القانون صدر قرار وزارى رقم ٢١٢ في ١٩ فبراير من ذات العام أعطي مهلة سنة لجميع البنوك لتنفيذ ما جاء بالقانون علي أن تبدأ خلال أسبوعين من تاريخ إصدار القرار بتقديم أوراقها لوزارة المالية والاقتصاد لاتمام عملية التمصير ، كما أعطى القرار البنوك الأجنبية

---

(١) شريف حسن قاسم : المرجع السابق ، ص ٢٦٢ . الجمهورية : العددان ١١٢٢ بتاريخ ١٦/١/١٩٥٧ ، ١١٢٣ بتاريخ

١٩٥٧/١/١٧ .

(٢) والتي قدر رأس مالها حتي آخر ديسمبر ١٩٥٦ نحو ٥.٢ مليون جنيه مصري ، تحكمت في نحو مائة مليون جنيهًا من جملة الودائع للبنوك التجارية التي زادت قليلا عن ١٩٥ مليون جنيهًا . كما بلغ نصيبها من الكمبيالات المخصصة والسلفيات نحو ٧٦ مليون جنيهًا ، وكان الرقم الإجمالي لجميع البنوك نحو ١٥٨ مليون جنيهًا .

التي يصعب عليها تطبيق القانون في خلال المدة المحددة لتقديم الطلب لوزارة المالية لمنحها مهلة أخرى من الممكن أن تصل إلى خمس سنوات مع ذكر مبررات ذلك<sup>(١)</sup>.

وتلى قانون تمصير البنوك إصدار الحكومة في ذات التاريخ قانون رقم ٢٣ لعام ١٩٥٧ الخاص بالاشراف والرقابة علي هيئات التأمين ، ولما كانت شركات التأمين العاملة في مصر غالبيتها في أيدي الأجانب ، وكانت تعد مجرد فروع صغيرة لشركات مراكزها الرئيسية في الخارج وبلغ عددها ١٢٣ شركة حتى عام ١٩٥٤ من مجموع الشركات العاملة في مصر آنذاك البالغ عددها ١٣٥ شركة، امتلكت تلك الأفرع أصول قدرت بنحو عشرين مليون جنيه مصري من مجموع أصول كافة شركات التأمين مجتمعة والتي قدرت بـ ٣٨ مليون جنيه . رأت الحكومة إصدار قانون يعدل بعض أحكام قانون ١٥٦ لسنة ١٩٥٠ ، وأهم ما جاء بهذا القانون الجديد أنه لا يجوز لأية هيئة تأمين العمل في مصر ما لم تأخذ شكل شركة مساهمة مصرية ، وأن تكون أسهمها اسميه مملوكة للمصريين دائما ، وعلي الا يقل رأسمالها عن خمسين ألف جنيه ، ويكون اعضاء مجلس الادارة من المصريين ، وقد صدر قرار وزاري رقم ٢١١ بتاريخ ١٨ فبراير ١٩٥٧ لبدء العمل بما جاء بالقانون رقم ٢٣ وأعطى جميع هيئات التأمين فرصة لمدة عام لتتوافق مع أحكام هذا القانون ، وعلى الهيئة التي تحتاج لمدة اطول التقدم بطلب لوزارة المالية في مدة ثلاثة أشهر من تاريخ صدور هذا القرار<sup>(٢)</sup> .

وحال إصدار قانوني التمصير رقمي ٢٣،٢٢ أصدرت الحكومة في ذات التاريخ أيضا قانون رقم ٢٤ لعام ١٩٥٧ الخاص بتنظيم أعمال الوكالات التجارية في مصر . وأهم ما تضمنه هذا القانون في مادته الأولى إزام كل من يقوم بأعمال الوكالة التجارية في مصر التسجيل في سجل خاص معد لذلك بوزارة التجارة ، وأوضح في مادته الثانية انه علي من يسجل في السجل المذكور أن يكون من المصريين أو من الشركات المساهمة المصرية التي تكون أسهمها اسمية مملوكة للمصريين دائما . وفي الثالث من فبراير عام ١٩٥٧ صدر قرار وزاري من وزير التجارة رقم ٤٣ حدد الخامس عشر من مارس من نفس العام آخر موعد لتطبيق احكام المادة الاولي علي الوكالات التجارية العاملة في مصر، وأول مايو من نفس العام كآخر موعد لتطبيق احكام المادة الثانية من نفس القانون ، وأوضح أنه علي الوكالات التي ترغب في الحصول علي مهلة خاصة تتجاوز المواعيد المحددة بالقرار ان تتقدم بطلب لوزارة التجارة مشفوعا بالمبررات<sup>(٣)</sup> .

(١) الوقائع المصرية : عدد ٥ مكرر بتاريخ ١٥/١/١٩٥٧ ، البنك الاهلي المصري : النشرة الاقتصادية ، المجلد العاشر ، العدد الأول ١٩٥٧ ص ٤٥ - ٤٦ .

(٢) البنك الأهلي المصري : نفس المجلد ، نفس العدد ، نفس السنة السابقة ، ص ٤٧ - ٤٨ .

(٣) الوقائع المصرية : العددان ٥ مكرر (د) بتاريخ ١٥/١/١٩٥٧ ، ٢٠ مكرر بتاريخ ٢٣/٢/١٩٥٧ .

لم يشر إصدار الحكومة المصرية لقانونى ٢٢ ، ٢٣ ضجة في الأوساط المالية بقدر ما أثاره قانون ٢٤ بين الوكالات التجارية الأجنبية العاملة في مصر ، إذ أعدته بمثابة انها ، للنشاط التجاري الإحني في مصر والذي كان بعد من أكبر الأنشطة الاقتصادية التي يعمل فيها الاجانب ، وفيما يتعلق باثر ذلك القانون على الشركات التجارية الأمريكية بصفة خاصة - والتي تمثلت في نوعين أحدهما بعد مجرد وكالات استيرادية تقوم باستيراد السلع من أمريكا وبيعها في مصر وليس لديها أية طاقة إنتاجية في مصر والأخرى تستورد بعض السلع وتجري عليها بعض العمليات التكميلية في مصر - أن سارعت تلك الشركات بتقديم احتجاجات إلى سفارتها بالقاهرة من أن القانون لم يضع تفسيراً واضحاً لماهية الوكالة التجارية التي ستطبق عليها بنود القانون ، وطالبوا السفارة بإجراء مشاورات مع الحكومة المصرية برفع شكواهم من آثار القانون الذي قد يؤدي بالعديد من الشركات لسحب انشطتها من مصر والاستغناء عن الموظفين المصريين العاملين بها ما لم تعمل الحكومة المصرية على التخفيف من وطأة احكام قانون ٢٤ المجحف بمصالحهم<sup>(١)</sup> .

فما كان من السفارة الأمريكية بالقاهرة الا ان بعثت بقنصلها الاقتصادي للتشاور مع وزير التجارة المصري ، وأثناء اللقاء الذي تم بينهما في اواخر فبراير ١٩٥٧ ، أعرب له القنصل عن استياء الأوساط التجارية الأجنبية العاملة في مصر وخاصة الأمريكية منها من جراء قانون ٢٤ وطالبة بتفسير يوضح الحالات التي سيطبق عليها القانون والاخرى التي ستعفي منه ، إذ أن ماجاء بالقانون لم يوضح تلك الحالات علي وجه التحديد فإجاب الوزير بأنه لا داعي لما يشار من قلق من أن العمل بهذا القانون سيقضي على النشاط التجاري للشركات الأجنبية في مصر ، إذ أنه لن يطبق علي الشركات التي تجرى بعض العمليات الإنتاجية أو التجميعية أو بعض عمليات التغليف والتعبئة في مصر علي ما تستورده من الخارج ، كما أن القانون لن يطبق علي الشركات التي تقوم بأعمال الوكالة التجارية الغير محتكرة لاستيراد سلعة ما ، بمعنى أن لا تكون هي المستورده الوحيدة لتلك السلعة ، كما أعفي القانون أيضا الشركات الأجنبية التي تقوم بالخدمات كشركات الطيران والنقل البحري والسياحة والطرق / ... الخ ، إذ أن الهدف الاساسي من جراء هذا القانون تشجيع رؤوس الأموال الأجنبية علي إجراء بعض العمليات الصناعية علي ما تستورده ، وذلك لاتاحة فرص عمل امام المصريين والنهوض بالمجال الصناعى في مصر كذلك ابدى الوزير للقنصل استعدادة لمقابلة اي مندوب عن أية شركة تجارية أمريكية ترغب في التعرف علي المزيد من تفسيرات لهذا القانون وعن مدي تطبيقه علي الشركة ام لا<sup>(٢)</sup> . من هذا يتبين أن الضجة التي أثارتها الشركات التجارية الأجنبية لم

USNA. D.O.S., 874. 19/2-2357 : From Am. Embassy Cairo to D.O.S., Washington, dated 23/2/1957, (١)

p.1. Tignor, Robert L.: Op.Cit., 332-333

USNA.. D.O.S., Op.Cit., p.p. 3-4.

(٢)

يكن لها أصل من الصحة ، لأن قانون ٢٤ لم يقيد حرية التجارة في مصر بل وضع ضوابط لاحكام تنظيم الحركة التجارية بما يتمشى مع مصالح مصر .

والى جانب ما استثمرته رؤوس الاموال الامريكية في مصر في مجال البترول ، استثمرت أيضاً جزء من رؤوس اموالها في بعض الانشطة الاقتصادية الأخرى من أهمها :

### البنوك:

ومن المجالات التى وظف فيها رأس المال الامريكى استثماراته في مصر مجال البنوك لأهميته لتيسير المعاملات بين مصر وامريكا والتخلص الى حد ما من التعامل من خلال البنوك البريطانية ، وإن كانت قد جاءت تلك الاستثمارات في هذا المجال علي نطاق ضيق ، تمثلت في إنشاء فروع لبنوك مراكزها الرئيسية في امريكا ، ومن أقدم تلك البنوك شركة امريكان اكسبريس (The American Express Company) ، يقع مركزها الرئيسي في نيويورك وقد أسست لها فرعاً في مصر في فترة ما بين الحربين العالميتين واستمرت تمارس اعمالها في مصر طوال فترة الدراسة ، وأهتمت بأعمال البنوك علي نطاق دولي الي جانب نشاطها السياحي والملاحي ، فكانت تصدر أوراق مالية ( شيكات سياحية ) قابلة للتداول بين البنوك ووكالاتها الفرعية ، ويصدر قانون ٢٢ الخاص بتمصير البنوك ، طلبت منحها مهلة خمس سنوات لتتمكن من التوافق مع ماجاء بالقانون من عمليات التمصير<sup>(١)</sup>.

ومع زيادة اهتمام أمريكا بتوسيع نطاق مصالحها الاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط بصفة عامة ومصر بصفة خاصة ، بعد اشتراكها الفعلي في مركز تمويل الشرق الأوسط أثناء الحرب العالمية الثانية ، فكرت في نهاية الحرب في إنشاء فرع لبنك أمريكي آخر في مصر بدعي ذي فيرست ناشيونال سيتي بنك اوف نيويورك (The first National City Bank of New York) يكون مركزاً لانشطته في منطقة الشرق الأوسط ككل ، لتوقعها بان المنطقة سوف تكون من أكبر مناطق إنتاج البترول في العالم في الفترة التالية للحرب ، وكانت لدي مسئولى المركز الرئيسى للبنك في نيويورك الرغبة في شراء أرض ومبنى البنك الايطالي المصري بالاسكندرية بعد تصفيته نتيجة المصادرة - باعتباره من أملاك الدول المعادية - ليكون مقراً لفرع البنك في مصر ، ودارت مشاورات بين ممثلي البنك وبعض المسئولين المصريين عن التصفية خلال عام ١٩٤٥ ولكنها لم تسفر عن اتفاق ، وظل إنشاء فرع بنك ذي فيرست ناشيونال معلقاً عدة سنوات وربما يرجع ذلك إلى تأثير النفوذ

(١) نبيل عبد الحميد سيد احمد : النشاط الاقتصادي للأجانب وأثره في المجتمع المصرى من سنة ١٩٢٢ إلى سنة ١٩٥٢ .

الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٢ ، ص ٢٩١ .

البريطاني في مصر ، إذ أن السفارة البريطانية بالقاهرة كانت ترصد حركة النشاط الأمريكي في مصر وتبدي استيائها من تزايد المصالح الأمريكية بها<sup>(١)</sup> ، التي ان تم أخيرا في عام ١٩٥١ تأسيس فرع للبنك بمصر واستمر يعمل بها طوال فترة الدراسة ، وفي عام ١٩٥٤ صدر قرار وزاري من وزير التجارة والصناعة ، رقم ٣٨٢ رخص لبعض البنوك لتلقي الاكتتابات في أسهم وسندات الشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم ، وفي أكتوبر عام ١٩٥٦ صدر قرار وزاري آخر رقم ٣٨٨ منح ترخيص لبنك ذى فيرست ناشيونال لتلقي الاكتتابات وبذا أدرج البنك ضمن البنوك العاملة في مصر المزهلة لتلقي تلك الاكتتابات ، وفي عام ١٩٥٧ عندما صدر قانون تمصير البنوك طالب هذا البنك أيضا كسابقة الأمريكي مهلة خمس سنوات لاستكمال أعمال التمصير<sup>(٢)</sup> .

كما كان لمجهودات جيمس لانديس - أكبر ممثل للمصالح الأمريكية في مصر في بعض سنوات فترة الحرب - الفضل في إقناع مسئول أحد البنوك الأمريكية الكبرى ويدعى تيسيس الأهلي Chase National Bank للتفكير في نهاية فترة الحرب في إنشاء فرعا له في مصر بعد الحرب وكنتيجة للمشاورات التي دارت بين مدير هذا البنك وبعض المسئولين في البنك البلجيكي والدولي في مصر - كما سبق ذكره - أرسل مندوبا من قبل البنك إلى مصر لدراسة السوق المصرية وامكانية انشاء فرع لبنك تيسيس الأمريكي فيها ، وخرج من دراساته أنه نظراً لأغلاق أربعة بنوك للدول المعادية - اثنان ايطاليان ، واحد الماني وآخر ياباني - أصبح هناك فراغا في السوق المصرية يتيح فرصة لاستيعاب انشاء بنوك جديدة<sup>(٣)</sup> . وبالفعل تم انشاء فرع للبنك في الفترة التالية للحرب ، وامتد نشاطه للعديد من دول الشرق الأوسط ، ومارس أعماله بالتعاون مع البنوك الأمريكية الأخرى<sup>(٤)</sup> . ولكنه تعذر الوصول إلى معلومات تلقي المزيد من الأضواء حول تاريخ إنشائه بالتحديد وحجم نشاطه في مصر وعما إذا كان قد استمر في العمل في مصر عقب اصدار قانون تمصير البنوك أم لا .

### التأمين :

شاركت شركات التأمين البنوك في كونها اوعية لتجميع المدخرات واستثمارها وقد ساهم رأس المال الأمريكي في مجال التأمين في مصر بتأسيس عدة شركات عملت في مختلف أفرع التأمين و قد

(١) F.O.371/46004, J 467 . J818 : From British Embassy, Cairo to Anthony Eden . Secretary of State regard U.S. Activities in Egypt, dated 19/1, p. 4, 14/2/1945, p. 6.

(٢) الوقائع المصرية : العدد ٨٢ بتاريخ ١٩٥٦/١٠/١١ ، نبيل عبد الحميد سيد احمد : المرجع السابق ، ص ٢٩١ .

(٣) F.O. 371/41397, J. 1843/ G : Letter from British Ambassador, Cairo to sir Maurice Peterson, F.O. London dated 16/4/1944, p. 88.

Mattison, Frances C. : Op. Cit., p.6

(٤)

جاءت في معظمها كأفرع لشركات أمريكية عريقة في هذا المجال . حيث أنها تأسست في أمريكا في القرن التاسع عشر ، ومن أهم تلك الشركات شركات تأسست قبل فترة الدراسة واستمر عملها خلالها مرتبه حسب تاريخ قرار تسجيلها في سجل التأمينات بوزارة المالية :

#### شركة فايرمنز انشورانس أول نيويورك (Firemen's Insurance Company of New York)

تأسست في أمريكا عام ١٨٥٥ ومن المرجح أنها بدأت أعمالها في مصر كشركة مساهمة في فترة ما بين الحربين العالميتين قياسا بباقي شركات التأمين الأمريكية الأخرى التي تأسست في مصر في ذات الفترة - وذلك لتعذر معرفة تاريخ بدء عملها في مصر بالتحديد - برأس مال قدره ١٢.٦ مليون دولار أمريكي ، ويقع مركزها بالاسكندرية وتركز نشاطها في التأمين ضد الحريق وأخطار النقل البحري ، ووفقا لما جاء بقانون ١٥٦ لسنة ١٩٥٠ الخاص بتنظيم أعمال هيئات التأمين في مصر ، تقدمت الشركة بطلب في أوائل فبراير ١٩٥٢ إلى وزارة المالية والاقتصاد للتسجيل في سجل التأمينات ، وفي الثامن عشر من فبراير من نفس العام صدر لها قرار وزاري رقم ٢٤ بقبول تسجيلها علي أن يمتد عملها لمزاولة أعمال التأمين ضد مخاطر النقل البري والنهري إلى جانب أعمالها الأساسية ، وفي عام ١٩٥٤ صدر لها قرار وزاري آخر رقم ٧٣ ، أمتد بمقتضاه عملها ليشمل مجالات أخرى من التأمين كالحوادث وأصابات العمل ، والسيارات ، وبذا توسع نشاط الشركة ليشمل معظم مجالات التأمين في مصر <sup>(١)</sup> .

#### شركة أمريكان انشورانس (American Insurance Company)

ومن شركات التأمين الأمريكية الأخرى التي عملت في مصر شركة أمريكان انشورانس ، وقد بدأت أعمالها في نيويورك في عام ١٨٤٦ ، وفي عام ١٩٢٢ افتتحت لها فرعا بالقاهرة برأس مال قدره ١٥ مليون دولار وانصب عملها في مصر علي التأمين ضد الحريق . وبناء علي ما جاء بقانون التأمين لعام ١٩٥٠ طلبت الشركة في عام ١٩٥٢ التسجيل ، وفي السادس من أغسطس من نفس العام صدر لها قرار وزاري رقم ٧٠ يقضى بتسجيلها في سجل التأمينات <sup>(٢)</sup> . ومن هذا يتبين أنه رغم أن رأس مالها كان أكبر من رأس مال شركة فايرمنز ، إلا أن نشاطها في مصر كان محصورا في نوع واحد من التأمين بعكس شركة فايرمنز المتسعة النشاط في العديد من مجالات التأمين في مصر .

(١) الوقائع المصرية : الاعداد ٤٢ بتاريخ ١٩٥٢/٢/٢٥ ، ١٦٠ بتاريخ ١٩٥٢/١٠/٢٨ ، ٥١ بتاريخ ١٩٥٤ .

(٢) نفس الدورية : عدد ١٢٧ بتاريخ ١٩٥٢/٩/٤ .

### شركة كونتينتال انشورانس (The Continental Insurance Co.)

تعد شركة كونتينتال للتأمين ثالث أهم الشركات الأمريكية العاملة في هذا المجال في مصر ، يقع مركزها الرئيسي في نيويورك وقد تأسست بأمريكا في عام ١٨٥٣ وبدأت أعمالها في مصر في عام ١٩٢٠ في شكل شركة ذات مسؤولية محدودة برأس مال قدر بمبلغ ٢٥ مليون دولاراً ، وتم تسجيلها في سجل التأمينات كطلبها بعد أن صدر لها قرار وزاري رقم ٨٩ في العاشر من سبتمبر عام ١٩٥٢ ، ومن المجالات التي مارست أعمال التأمين فيها في مصر الحريق والنقل البحري والجوي<sup>(١)</sup> . وعلي ذلك فهي تعتبر أكبر شركات التأمين الأمريكية رأس مالا في مصر وإن كانت ليست أكبرها نشاطا فيها .

### شركة يونيتد ستيتس فاير انشورانس : (United States Fire Insurance Company)

تعد شركة يونيتد ستيتس من أقدم شركات التأمين التي تأسست في أمريكا وزاولت أعمال التأمين في مصر ، فقد نشأت بنيويورك عام ١٨٢٤ وبدأت أعمالها في مصر عام ١٩٣٣ في شكل شركة ذات مسؤولية محدودة كشركة كونتينتال برأس مال قدرة ثلاثة ملايين من الدولارات ، مارست في مصر نفس أعمال التأمين التي عملت فيها كشركة كونتينتال ، كالثلاث شركات التأمين الأمريكية السابق ذكرها ، صدر لها قرار وزاري رقم ١٠٢ بتاريخ ٢٥ سبتمبر ١٩٥٢ بقبول تسجيلها في سجل التأمينات<sup>(٢)</sup> . ومع أنها تعد من أصغر شركات التأمين الأمريكية التي عملت في مصر رأس مالا ، إلا أنها ليست أقلها نشاطا فيها .

### تجارة وتجميع السيارات وبعض الصناعات المتعلقة بهذا النشاط :

ومن المجالات الأخرى التي استثمر فيها رأس المال الأمريكي في مصر تجارة السيارات بأنواعها وقطع غيارها وإنشاء المصانع التي تعمل في تجميع السيارات التي ترد من الخارج مفككة ، كذا الصناعات المكتملة لها كإطارات الكاوتشوك ومن أهم الشركات الأمريكية التي عملت في مصر في هذا المجال والتي انشأت قبل فترة الدراسة واستمر عملها خلالها أو الأخرى التي تأسست في فترة الدراسة :

### شركة سيارات فورد (مصر) (The Ford Motor Company of Egypt)

تعد شركة فورد من الشركات الأمريكية الكبرى التي عملت علي نطاق دولي ، إذ كانت لها

(١) نفس الدورية : عدد ١٤٦ بتاريخ ١٠/٣٠/١٩٥٢

(٢) نفس الدورية : العدد ١٥٢ بتاريخ ١١/٢٠/١٩٥٢ .

عدة فروع في أوروبا ومن أكبرها فرعها في بريطانيا . عندما فكرت الشركة الأة بأمريكا التوسع في أنشطتها خارج أوروبا أسست فرعاً لها في مصر عام ١٩٢٦ - أعتبر من أكبر الشركات الأمريكية التي عملت في مصر بعد شركات البترول ، - ليكون مركزاً رئيسياً لأعمالها في منطقة الشرق الأوسط ودول شمال وشرق أفريقيا ، وقد بدأت أعمالها في مصر باستيراد وبيع جميع أنواع السيارات من ركوب ونقل الأشخاص والبضائع والجرارات الزراعية وقطع غيارها من ماركات فورد وفورد ستون ولينكولن ثم أنشأت مصنع صغير بالاسكندرية لتجميع السيارات والجرارات التي تنوورها في صورة مفككة من الشركة الأم أو فروعها في أوروبا كذا شحن البطاريات ، في عام ١٩٣٢ أنشأ فرعها التنفيذي ببريطانيا شركة صغيرة أخرى بالاسكندرية للقيام بمثل هذه الأعمال وسرعان ما اندمج الفرعان في شكل شركة مساهمة مصرية بنفس الأسم<sup>(١)</sup> وبلغ رأس مال الشركة عند التأسيس ألفان وخمسمائة جنيهًا مصريًا ، إلا أنه زاد في عام ١٩٣٢ ليصل إلى عشرة آلاف جنيهًا مصرياً وعقب اندماج الفرعين والى رأس المال الزيادة ليصل في عام ١٩٣٥ إلى ثمانين ألف جنيه مصري . ونتيجة نشاط الشركة وتوسع أعمالها استمر رأس مالها في الزيادة حيث وصل الي مائتي ألف جنيه مصرياً عام ١٩٣٨ ، ثم تضاعف رأس مالها في عام ١٩٤٦ بعد إنتهاء الحرب ورفع قيود الاستيراد وعودة الشركة لاستئناف نشاطها على نطاق واسع . وآخر زيادة طرأت على رأس مالها حتى نهاية فترة الدراسة تمت عام ١٩٤٨ ليصبح أربعمائة وخمسة آلاف جنيهًا مصرياً<sup>(٢)</sup> .

مارست الشركة أعمالها بنجاح في مصر منذ بداية انشائها إذ كانت تبيع السيارات بالتقسيط ، وكانت الحكومة المصرية من أهم عملائها إذ وردت إليها الشركة العديد من السيارات بمختلف أنواعها ، كما امتد نشاطها خارج مصر إلى العديد من دول منطقة الشرق الأوسط حيث بلغ عدد عملائها ٥٢ عميلاً قبل الحرب العالمية الثانية ، وبذلك حققت أرباحاً طائلة انعكست على الزيادات التي طرأت على رأس مالها ولكن أنشطة الشركة تأثرت في فترة الحرب بتأثير قيود الاستيراد وندرة الدولارات المخصصة للاستيراد المدني وخطورة الشحن والنقل في تلك الفترة ، كذلك رفعها لأسعار منتجاتها من عام ١٩٤٢ بعد أن قامت الشركة بالاشتراك في إحدى شركات التأمين على سياراتها ضد مخاطر الحرب ، مما أدى بالطبع إلى إنخفاض حجم مبيعاتها في مصر<sup>(٣)</sup> .

Tignor, Robert L. : In the Grip of Politics. The Ford Motor Co. of Egypt. Essay in the Middle East (١) journal. July 1990. p p 383-386

(٢) وزارة المالية - مصلحة عموم الاحصاء، التعداد : إحصاء والشركات المساهمة التي يوجد استقلالها الرئيسي في مصر . يونيو ١٩٥٠ ، ص ٨٣٥ .

(٣) نبيل عبد الحميد سيد احمد : المرجع السابق ، ص ص ٢٤٨ - ٢٤٩ .

وبعودة الأوضاع في مصر إلى سابق عهدها بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ، استأنفت الشركة أعمالها علي نطاق واسع سواء في مصر أو في دول الشرق الأوسط . . ورغم ما واجه الشركة من صعوبات في الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية خصوصا في توفير الدولارات اللازمة لاستيراد ما تحتاجه من الخارج ، نتيجة لارتباط الجنيه المصري بالجنيه الاسترليني ووقف تحويل الجنيه الاسترليني الي الدولار ، استطاعت الشركة الحصول علي الدولارات اللازمة لها من رصيدها الذي تجمع لها لدي فرع الشركة ببريطانيا نتيجة تحويل جزء من أرباحها إليه قبل الحرب ، وعندما استنفذت الشركة هذا الرصيد لجأت إلى الشركة الأم بأمريكا التي أمدتها بما تحتاجه من دولارات ، وهكذا تمكنت الشركة من التغلب علي تلك الصعوبة وحققت أرباح كبيرة لم تتمكن من تحويلها للخارج نتيجة القيود التي فرضها قانون الشركات عام ١٩٤٧ ، هذا ما جعلها تتجه إلى توظيف أرباحها في توسيع مشروعها في مصر ، فقامت في عام ١٩٥٠ بإنشاء مصنع آخر كبير لتجميع السيارات وشحن البطاريات بالاسكندرية عرف بمشروع سموحة ، بلغت طاقته الإنتاجية أربع أضعاف المصنع الذي كانت تمتلكه من قبل ، وبذا زادت أنشطة الشركة في مصر ، واستمرت في مزاولة أعمالها بمصر حتي النصف الأول من عام ١٩٥٦ ، وبازدياد روح العداة من الشعب المصري ضد الأجانب بعد العدوان الثلاثي تأثرت أنشطة الشركة ، ورغم أنه لم تسر عليها أحكام قانون ٢٤ الخاص بتمصير الوكالات التجارية حيث أنها اعتبرت من الشركات التي لها نشاط إنتاجي في مصر - هذا ما أكده وزير التجارة والصناعة لمسنولي الشركة من قبل - إلا أنها في أوائل عام ١٩٥٧ فكرت في تصفية أعمالها في مصر، لكنها لم توفق في إيجاد مشتري لأصولها بسعر مناسب مما اضطرها للاستمرار في العمل ولكن علي نطاق ضيق الأمر التي ترتب عليه قلة أرباحها عام ١٩٥٧ عما كانت تحققه من قبل<sup>(١)</sup> .

شركة جنرال موتورز ، الشرق الأوسط (مصر) : (General Motors Middle East, (Egypt))

وفضلا عن شركة فورد أنشأت شركة أمريكية أخرى فرع لها في مصر هي شركة جنرال موتورز في فترة ما بين الحربين ولكن تعذر معرفة تاريخ تأسيسها علي وجه التحديد ، لاستيراد وبيع وتوزيع كافة أنواع السيارات والجرارات الزراعية وموتورات الديزل والشلاجات التي تحمل اسم الشركة . ومارست الشركة أعمالها في مصر طوال فترة الدراسة ولكن علي نطاق ضيق بالمقارنة بأنشطة شركة فورد ، وفي أوائل الخمسينات - عام ١٩٥٤ - أنشأت الشركة فرع صغير بالاسكندرية لتجميع أجزاء

السيارات يرأس مال قدره مئتان وسبعة وثمانون ألف دولار ، عمل به ٢٥٠ عامل بطاقة إنتاجية نقل كثيرا عن طاقة مصنع شركة فورد<sup>(١)</sup> .

وفي أوائل عام ١٩٥٧ ورغم تأكيدات وزير التجارة المصري لمدير فرع الشركة بمصر أنها ستشتنى من تطبيق أحكام قانون التمصر عليها حيث أنها تقوم بنشاط صناعى وان كان محدود فى مصر الا انها رغبت فى سحب اعمالها من مصر لشعور مسئوليتها بأن قوانين التمصر - وحتى ولو كانت لم تطبق على شركتهم - قد أشاعت جوا من التوتر لدى العديد من الشركات الاجيبه العاملة فى مصر<sup>(٢)</sup> .

### صناعة إطارات السيارات :

كذلك ساهم الاستثمار الأمريكى فى بعض الصناعات المكتملة لتجارة وتجميع السيارات فى مصر، وقد مثلت هذه المساهمة فى الاتفاق الذى تم فى عام ١٩٥٤ بين شركة النقل والهندسة المصرية واحدى الشركات الأمريكية الكبرى وهي شركة إنلاند المتدمجة فى شركة مانسفيلد - كما سبق ذكره عند الحديث عن واردات الاطارات - لإنشاء مصنع لصناعة إطارات السيارات الكاوتشوك الخارجية والداخلية ، على أن تقوم الشركة الامريكية بإعداد التصميمات اللازمة لإنشاء المصنع الذى تكفلت الشركة المصرية باقامته فى الاسكندرية بمساهمة ضئيلة من الشركة الامريكية فى رأس المال ، كما اتفقا على أن تدفع الشركة المصرية للشركة الأمريكية خمسة عشر ألفا من الدولارات مقابل حصولها على براءات الاختراع وأسرار تلك الصناعة التى تعهدت الشركة الأمريكية بامدادها بها وبأن الإنتاج المصري سوف لا يقل فى الجودة عن مثيله المنتج فى مصنعها بأمريكا ، وأنها سوف تزود المصنع فى مصر ببعض الخبراء والفنيين الأمريكين للإشراف على عمليات الإنتاج وإدارة الآلات لمدة عام حتى يتم تدريب بعض المهندسين والفنيين المصريين بمصنعها بأمريكا ليحلوا محل الأمريكين كما ستزود المصنع بمعمل كيمائى كامل لاجراء الاختبارات بمصر الخاصة بالمثانة وقوة التحمل واختبارات الطريق، ووافقت الشركة المصرية على أن تدفع للشركة الأمريكية أتاوه بواقع ٢.٥٪ على إجمالي مبيعاتها من الاطارات حتى ١٢٠٠٠٠ إطار فى العام ومازاد عن ذلك تحصل الشركة الأمريكية عنه اناوة بواقع ٢٪ ورغبة من الشركة الأمريكية فى زيادة مساهمتها فى رأس مال المصنع قررت أن تحجز

Ibid : P. 390.

(١)

USNA, D.O.S. 874-19/2 - 2357 :From American Embassy , Cairo to D.O.S., Washington, dated(٢)

23/2/1957, p. 1

جزءاً من الاتاة تساهم به في توسعات المصنع<sup>(١)</sup> . وقد بدأ ظهور أول إنتاج للمصنع في يناير ١٩٥٦ عرف باسم اطارات نسر الممتازة ، وقدر الإنتاج السنوي للمصنع بـ ٢٨٠٠٠٠٠ إطار في العام ، ولما كان إنتاج الاطارات يعتمد على المطاط الطبيعي او الصناعي المستورد ، كذا تدخل في صناعته تيلة الحرير الصناعي المستورد او القطن المصري طريل التيلة ، فقد تأثر إنتاج المصنع في أواخر عام ١٩٥٦ وأوائل عام ١٩٥٧ لصعوبة استيراد المطاط بنوعية والحرير الصناعي من الخارج نتيجة للعدوان الثلاثي واغلاق قناة السويس ، ولكن ما لبث المصنع خلال عام ١٩٥٧ أن استعاد طاقته الانتاجية بعد أن توفرت له المواد الخام مما أهله لاكتساب ثقة المتعاملين في السوق المصرية والوقوف أمام المنافسة الأجنبية ، مما أدى إلى نقص الاستيراد من الخارج وبدأ يحقق أرباحاً كبيرة أسهمت في زيادة رأس مال المصنع من ١.٥ مليون جنيه مصري إلى ٢ (مليونى) جنيه مصرى في ذات العام<sup>(٢)</sup> .

### أنشطة متنوعة :

وعلاوة علي استثمار رأس المال الامريكى في مصر في المجالات السابق ذكرها ، استثمر فيها أيضاً بعض تلك الأموال فى عدة أنشطة اقتصادية متنوعة ، وإن كانت قد جاءت في صور محدودة تمثلت في المساهمة في إنشاء بعض الشركات من أهمها :

#### شركة النيل للحليج (Nile Ginning Company)

تأسست الشركة في البداية علي شكل شركة مساهمة مصرية في ٣١/١٠/١٩٣٥ ، مركزها الرئيسي بالإسكندرية ، لمدة خمسين عاما برأس مال قدرة ٥٠٠٠٠٠ جنيه مصري يوزع علي ١٢٥٠٠ سهم قيمة كل منه أربع جنيهات مصرية ، امتلك أحد الأمريكين ٥٠٠٠ سهم من جملة أسهم الشركة ، ووزعت باقي الأسهم علي مساهمين من جنسيات متعددة من بريطانيين ومصريين وسويسريين وروس وإيطاليين<sup>(٣)</sup> . وفي عام ١٩٤٣ زيد رأس مال الشركة زيادة كبيرة ليصل إلى ٢٥٠٠٠٠ جنيه مصري باصدار ٥٠٠٠٠ سهم جديدة بنفس القيمة المصدرة بها عند التأسيس ، امتلكتها شركة اندرسون كلايتون وشركاه الأمريكية (Anderson Clayton and Co.) التي يقع مركزها الرئيسي بولاية تكساس بأمريكا ، ومنذ هذا التاريخ اعتبرت شركة النيل للحليج فرعاً لشركة اندرسون الأمريكية

(١) الجمهورية : العدد ٢٠٩ بتاريخ ١٩٥٤/٧/٦ .

(٢) USNA, D.O.S., 874 . 55/2-1457 : From American Embassy , Cairo to D.O.S,m Washington, Annual Economic Review, dated 14/2/1957. p.p. 19/20.

(٣) الوقائع المصرية : عدد ١٠ بتاريخ ١٩٣٥/١١/١٤ .

وظل رأس مالها عند هذا الحد دون تغيير حتى نهاية فترة الدراسة . تركز عمل الشركة في البداية في عمليات كيس وحلج الاقطان وعصر الزيوت - زيت بذرة القطن - ثم توسعت أعمالها بعد أن زيد رأس مالها لتصبح من الشركات الكبرى العاملة في شراء وبيع وتصدير القطن ، وأصبح لدى الشركة العديد من الوكالات التي انتشرت في أنحاء القطر المصري سواء في الوجه البحري أو القلي و اعتبر فرعها بالاسكندرية المركز الرئيسي لأعمالها في مصر ، وكان أكبر محلج تمتلكه يقع بالنسبة حيث امتلكت هناك أيضا معصرة لعصر الزيوت ، كما امتلكت مخزنا بالاسكندرية لتخزين القطن المعد للتصدير ، واستمرت تزاوُل تلك الاعمال في مصر على نطاق واسع طوال فترة الدراسة<sup>(١)</sup> ، ومن المرجح أن الشركة لم تتأثر بقانون ٢٤ الخاص بالتمصير في عام ١٩٥٧ ، إذ أن عمليات الكيس وحلج القطن وعصر الزيوت جعلتها تعدّ من الشركات التي لها نشاط صناعي في مصر .

### الشركة الأمريكية الشرقية للتجارة والملاحة

#### (American Eastern Trading & shipping Company)

في عام ١٩٢٨ أسس أحد الأمريكيين بدعي مارسيل أ. واجنر (Marcel E. Wagner) شركة بولاية اوهايو تدعى الشركة الأمريكية الشرقية للتجارة بفرض بيع ونقل المنتجات الأمريكية إلى دول الشرق الأوسط . ثم بدأت الشركة في التوسع بإنشاء عدة أفرع لها بالشرق الأوسط في كل من لبنان والعراق وإيران<sup>(٢)</sup> وفي نهاية ديسمبر عام ١٩٤١ امتد نشاطها لمصر بتأسيس فرع لها بالاسكندرية لمدة ٢٥ عاما في شكل شركة مساهمة أطلق عليها اسم الشركة الأمريكية الشرقية للتجارة والملاحة ، بلغ رأس مالها عند التأسيس ٢٥٠٠٠ جنيه مصري موزع على ٦٢٥٠ سهم قسمت إلى ٣٤٧٠ سهما نقديا قيمة كل منها أربع جنيهات مصرية ، ٢٧٨٠ سهما عينا . ونتيجة لزيادة نشاطها في مصر زاد رأس مالها في عام ١٩٤٨ ليصبح ٥٠٠٠٠ جنيه مصري وقد مارست في مصر أعمال متعددة كوكلاء بواخر بأعالي البحار والإنجار في العديد من السلع الإنتاجية والاستهلاكية وكافة الأعمال البحرية والنهرية من نقل وإيجار وبيع وشراء البواخر والتحميل والتوكيل التجاري والملاحي ونتيجة لاتساع أنشطتها في مصر إفتتحت لها فروعها في كل من بورسعيد والسويس والقاهرة ، وظلت تمارس أعمالها في مصر حتى نهاية فترة الدراسة<sup>(٣)</sup> وبما لا شك فيه أن

(١) وزارة المالية - مصلحة عموم الاحصاء والتعداد : إحصاء شركات المساهمة التي يوجد استغلالها الرئيسي في مصر .

Mattison, Frances C. : Op. Cit., p.2

يونيه ١٩٥٣ ، ١٩٥٤ ص ١٥٢ .

Mattison, Frances C. : Op. Cit., p.11

(٢)

(٣) محافظ مصلحة الشركات : محفظة رقم ٩٠ ، ملف رقم ١٨٢ - ٢٧/٣ ح

أعمال هذه الشركة لم تتأثر بقانون ٢٤ الخاص بالتمصير ، إذ إنه اعفي شركات الخدمات ومنها الشركات الملاحية.

#### شركة كوداك مصر (Kodak Egypt) :

أسست شركة كوداك الأمريكية التي يقع مركزها الرئيسي بنيويورك ، فرعاً لها بمصر بالقاهرة في يونيو ١٩١٢ ليكون مركزاً لتوزيع منتجاتها بمنطقة الشرق الأوسط ككل - إلى جانب فروعها المنتشرة في العديد من الدول الأوروبية وخاصة في بريطانيا وفرنسا - في شكل شركة مساهمة مصرية لمدة خمسين عاماً برأس مال قدرة ١٢٠٠٠ جنيه مصري موزع علي ٣٠٠٠٠ سهم قيمة كل منها أربع جنيهات مصرية ، ويزيادة نشاط الشركة في مصر زاد رأس مالها في يونيو عام ١٩٣٠ بإصدار ٤٧٠٠٠ سهم جديدة بنفس القيمة المصدرة بها عند التأسيس ليصل رأس مالها الي ٢٠٠٠٠٠ جنيه مصري وقد بدأت الشركة أعمالها في مصر ببيع وتوزيع منتجات كوداك التي كانت تستوردها أساساً من فرعي الشركة ببريطانيا وفرنسا ، ثم تطور عملها بعد ذلك وبدأت تقوم بتصنيع الات التصوير والاجهزة البصرية والمواد الكيماوية المتعلقة بنشاطها ، إلى جانب الاتجار في هذه المنتجات وتوسع أنشطة الشركة في مصر أنشأت لها فرعاً جديداً بالاسكندرية واستمرت تعمل بفرعها طوال فترة الدراسة<sup>(١)</sup>. ولم تتأثر أعمال الشركة بقوانين التمصير لعام ١٩٥٧ حيث أنها قامت ببعض العمليات الانتاجية في مصر .

#### شركة مصاعد أونيس بمصر (The Otis Elevator Company)

وكتيجة لما أصدرته الحكومة المصرية من قوانين مشجعة لاجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية إلى مصر وخاصة الأمريكية منها في عامي ١٩٥٢ ، ١٩٥٣ ، تشجعت بعض الشركات الأمريكية للمساهمة في إنشاء شركات بمصر من بينها شركة أونيس اليفيتور الأمريكية التي يقع مركزها الرئيسي بأمريكا ، وفي التاسع من فبراير عام ١٩٥٥ ساهمت شركة أونيس الأمريكية في إنشاء شركة بمصر يقع مركزها الرئيسي بالقاهرة في شكل شركة مساهمة مصرية ، لمدة خمسة وعشرون عاماً برأس مال قدره ٥٠٠٠٠٠ جنيهاً مصرياً مقسم إلي ٥٠٠٠ سهماً قيمة كل منها عشر جنيهات مصرية ، امتلكت شركة أونيس الأمريكية وحدها ٣٢٩٠ سهماً من جملة أسهم الشركة وامتلك أمريكيان ٢٠٠ سهم بواقع مائة سهم لكل منهما ، كما امتلكت الشركة المساهمة المصرية للمحارث والهندسة

(١) وزارة المالية - مصلحة عموم الاحصاء والتعداد : إحصاء الشركات المساهمة التي يوجد استقلالها الرئيسي في مصر ،

١٤٨٠ سهما وياقى الأسهم إمتلكها ثلاثة أشخاص متعددي الجنسيات بواقع عشرة أسهم لكل منهم . قامت الشركة بالعديد من الأنشطة فى مصر منها صناعة واستيراد وشراء وبيع وتوزيع وتصدير كافة أنواع الآلات الكهربائية وخاصة المصاعد والسلالم الكهربائية والأدوات وقطع الغيار اللازمة لها عن طريق مباشر أو عن طريق وكلاء أو موزعين . كما مارست أعمال نقل وتوريد وتركيب وإصلاح وصيانة والإشراف على الآلات والتراكيب السابق ذكرها . واستمرت الشركة فى القيام بتلك الأنشطة فى مصر حتى نهاية فترة الدراسة<sup>(١)</sup> . ومن الواضح أن أعمال الشركة لم تتأثر بقانون ٢٤ الخاص بالتمصير لأنها زاولت العديد من الأنشطة الصناعية فى مصر .

### شركات فندقية :

خلال عام ١٩٥٣ دارت محادثات بين السفير المصرى بواشنطن ووكيل أحد الفنادق الكبرى بأمريكا - شركة هيلتون العالمية للفنادق - حول ما تزعم الشركة إنشائه من فندق لها فى مصر . أوضح المسئول الأمريكى عن الشركة للسفير المصرى عن الصعوبات التى تحيط بإقامة مثل هذا المشروع فى مصر . إذ أن الحكومة المصرية طالبت الشركة بدفع فائدة بواقع ٢٪ من ثمن الأرض التى سيقام عليها الفندق واعتراض الشركة الأمريكية على هذا المطلب . فما كان من السفير المصرى إلا أن اقترح على المسئول الأمريكى بأن تقوم الحكومة المصرية بتشبيد الفندق وتسليمه للشركة الأمريكية لإدارته . كما فعلت الشركة من قبل مع بورتريكو<sup>(٢)</sup> . ورغم إقامة الفندق بالفعل بمصر إلا أنه تعذر معرفة ما إذا كان قد أنشئ فى فترة الدراسة أم بعدها أو معرفة أية معلومات تفيد عن مؤسسه أو رأس ماله .

هذا فضلا عن العديد من أفرع الشركات الأمريكية الأخرى التى عملت فى مصر فى فترة الدراسة والتى اعتبرت كوكالات تجارية تقوم ببيع وتوزيع منتجات تستوردها من أمريكا : كشركة سنجر ورمحتون . أ.ب.م . I.B.M. . كوكا كولا للمياه الغازية . ستاندرد ستيشنرى . ج . ب . شيريدان والتى تأثرت معظمها بقانون التمصير رقم ٢٤ لعام ١٩٥٧ وانتهت أعمالها بمصر<sup>(٣)</sup> .

وعلاوة على ما استثمرته رؤوس الأموال الأمريكية فى فترة الدراسة فى شركات متعددة شملت

(١) الوقائع المصرية : عدد ٩٨ بتاريخ ١٩/١٢/١٩٥٥

(٢) أوراق السفير احمد حسين ( غير منشورة ) رسالة من السفير أحمد حسين بواشنطن إلى وزير الخارجية المصرى . رقم ١٢٨

(سرى) ٣/١١/٥ بتاريخ ١٩٥٣/١٠/٩ .

(٣) USNA, D.O.S., 874. 19/2-2327 : From American Embassy . Cairo to D.O.S., Washingtior. dated

مجالات اقتصادية متنوعة في مصر ، كانت هناك محاولات لبعض الشركات الأمريكية الأخرى للمساهمة برؤوس أموالها في مشروعات اقتصادية مصرية ، ومن أهم تلك المشروعات المساهمة في إنشاء محطة لتوليد الكهرباء ، من خزان أسوان ، والمعروف أنه كان لبريطانيا نفوذ كبير من بداية إنشاء خزان أسوان ، وكانت للشركات البريطانية باع طويل في تعبئة الخزان عدة مرات مع استبعاد الشركات الغير بريطانية - كما سبق ذكره - ولكن فكره إنشاء محطة لتوليد الكهرباء ، من الخزان كانت فكرة مصرية تقدم بها عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية بعض المهندسين المصريين بمصلحة الميكانيكا والكهرباء ، التابعة لوزارة الأشغال العمومية ، ثم قررت الحكومة المصرية إنشاء لجنة عليا للكهرباء ، والطاقة المائية لدراسة هذا المشروع والتشاور مع العديد من الاستشاريين البريطانيين في لندن لوضعه في صورته النهائية توطئة لعرضه علي الجهات المختصة لوضعه في شكله القانوني والتصديق عليه من مجلس الوزراء المصري . وبعد التصديق عليه طرح لزيادة عامة عالمية في عام ١٩٤٦ اشتركت فيها شركات أمريكية وبريطانية وشركات لبعض الدول الأخرى . وكانت بريطانيا تتوقع الفوز بالعطاءات الخاصة بالمشروع استنادا إلى نشاطها التجاري الكبير في مصر الذي يرجع إلى سنوات عديدة سابقة ، إلا أن فرص أمريكا للفوز بالمشروع كانت أكبر في فترة ما بعد الحرب ، إذ أن الشركات البريطانية لم يكن لديها القدرة علي مقابلة برامج التسليم كالشركات الأمريكية<sup>(١)</sup> .

وقد دارت مناقشات بين المسؤولين الأمريكيين حول إمكانية نجاح الشركات الأمريكية في الحصول علي هذه المناقصة وإن كانوا علي علم تام بما يمكن أن تقوم به بريطانيا من إستغلال كل الفرص كي تحصل عليها ، لادراكها أهمية نجاحها في الفوز بهذا المشروع للحفاظ علي نفوذها ومركزها في مصر ، ولكن وضع أمريكا بعد الحرب يرجع أهليتها بشكل أكبر للفوز بهذه المناقصة التي إن تحق لها الفوز بها سيعود بفوائد كبيرة علي أهداف الاقتصاد الأمريكي ، وإن مسألة توفر الدولارات لن تقف عائقا أمام رغبة أمريكا في كسر إحتكار النفوذ البريطاني لهذا المشروع الجوى والذي سيكون له صدى بالطبع علي علاقاتها الاقتصادية مع مصر بصفة عامة<sup>(٢)</sup> .

وما كاد المشروع يظهر إلى النور ، إلا أن وقفت في وجهه عدة عراقيل عاقت تنفيذه حتى أعيد طرحه مرة أخرى بعد الثورة. ومن أبرز تلك العراقيل ضعف الحكومات المصرية القائمة في الحكم آنذاك وغياب الاستقرار السياسي ، وربما يكمن السبب الحقيقي وراء إرجاء تنفيذ المشروع ضغط بريطانيا

Ibid. 883. 6463/3- 1946 : From the foreign service of the American Embassy, Cairo to Secretary of (١) States Washington, D.C., dated 19/3/1946, p.p. 2-3.

على المسؤولين المصريين - بما لها من نفوذ - بعد أن شعرت باحتمال نجاح الشركات الأمريكية بالفوز بمناقصة هذا المشروع . فى أواخر عام ١٩٥٣ قررت الحكومة المصرية إعادة المشروع للنور مرة أخرى وضرورة البدء فى اتخاذ الخطوات للسير فى تنفيذه ، إلا أنه قد تعثر البدء فى تنفيذه لعدة سنوات لظهور بعض المشاكل الفنية المتعلقة بتمرير المياه داخل انفاق تحت الحزان بدلا من تمريرها فى أنابيب . كما كان مقترحا من قبل ، وبعد التغلب على تلك المشاكل بدأت أولى خطوات التنفيذ الفعلية فى يناير عام ١٩٦٠<sup>(١)</sup> .

كذلك تعد من بين تلك المشروعات ما اقترحه إحدى الشركات الأمريكية - آرثر دي ليتل المحدودة Arthur D. Little Incorp - التي كانت تعمل بمصر وأنهت عملها فى أوائل عام ١٩٥٦ - عن رغبتها فى الاستثمار فى السوق المصرية لاعتيادها على العمل فيها لعدة سنوات من قبل . فتقدمت للحكومة المصرية بعدة مشروعات صناعية منها : بسترة الألبان ، إقامة سلخانة ، التوسع فى إنتاج بعض الفواكه والخضروات التى ستعود بالفوائد على مصر إذا ما صدرت للخارج والحصول على عملات أجنبية فى المقابل ، وأيضاً مشروعات خاصة بصناعة الكلور التى تدخل فى عدة صناعات كما تستخدم فى تطهير القنوات والترع للسيطرة على دودة البلهارسيا . وقد ناشدت تلك الشركة كل من إدارة التعاون الدولى الأمريكية ووزارة الخارجية الأمريكية لمتابعة تلك الاقتراحات مع السفارة المصرية بواشنطن وإظهار مدي ما سيعود من فوائد سريعة ومباشرة على مصر من تنفيذها<sup>(٢)</sup> . ومن خلال مشاورات دارت بين وزارة الخارجية الأمريكية والسفارة المصرية بواشنطن تبين أن بعض تلك المشروعات قد أسند إلى دول تابعة للكتل الشيوعية ، ولا يرجع ذلك إلى اعتبارات السعر أو لاعتبارات تجارية بل إلى أن مصر منذ عام ١٩٥٥ قد عقدت اتفاقات مقابضة لتصريف كميات كبيرة من القطن المصرى فى تلك الدول بعد أن عجزت عن تصريفها فى الأسواق الغربية ، ومن مصلحتها أن تحصل فى المقابل على آلات أو سلع وأسمالية من تلك الدول . وليس معنى هذا أن جميع المشروعات المقترحة ستتم من خلال الدول الشيوعية بل أن مصر أظهرت استعدادا لتنفيذ البعض الآخر بالتعاون مع الشركات الأمريكية وبعض شركات بلدان أخرى كفرنسا وإيطاليا<sup>(٣)</sup> .

\*\*\*

(١) اللجنة الأهلية المصرية للرئى والصرف : النيل وتاريخ الرئى فى مصر ، وزارة الاشغال العامة والموارد المائية ، القاهرة ، ب.ت. ص ٢٥٥ .

(٢) USNA , D.O.S., 874- 19/1 - 2356 : Memo. regarding proposal of Arthur D., Little Incorp. to the Govt. (٢) of Egypt dated 23/1/1956. p p. 1-2.

Ibid. 3056 : From Dulles to Am. Embassy Cairo regards implementation of recommendations of A.D. (٣) Little Incorporation dated 30/1/1956. p. 1

بتتبع الاستثمارات الأمريكية في السوق المصرية يمكن أن يلاحظ بصفة عامة أنها قد كانت حديثة العهد بتلك السوق إذا ما قيست بالاستثمارات الأجنبية الأخرى في ذات السوق وخاصة البريطانية منها . ويتوافق هذا مع سياسة أمريكا الخارجية التي لم تشجع على الاستثمار خارج أمريكا اللاتينية - مجالها التقليدي في الاستثمار الخارجي - إلا مع نهاية الحرب العالمية الثانية . وباشترك أمريكا الفعلي في مركز تومين الشرق الأوسط وخروجها من الحرب كدولة عظمى وتزعما للمعسكر الغربي وزيادة إهتمامها بتقوية مصالحها الاقتصادية في المنطقة ، واعتبار مصر مفتاح تلك المنطقة ، بدأت تبحث عن المجالات التي يمكن أن يستثمر فيها في مصر مع نهاية الحرب .

وبينما كانت أمريكا تسعى لفتح السوق المصرية أمام استثماراتها في كافة المجالات ، إذا بها تصطم بالقوانين المصرية التي عملت على تشجيع رأس المال الوطني من وجهة نظرها كقانون ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ الذي أعطى رأس المال أغلبية في ملكية أسهم الشركات المساهمة العاملة في مصر ، كذا الاغلبية في مجالس الإدارة والعمالة والأجور والمرتببات مما ضيق الخناق على رأس المال الاجنبي بما فيه الأمريكي ، وتسبب في تراجع العديد من الاستثمارات الأمريكية التي كانت ترغب في إقامة مشروعات لها في مصر ولكن هذا الوضع لم يستمر طويلا إذ تقدمت دوائر الأعمال الأجنبية بالعديد من الاحتجاجات للحكومة المصرية مطالبة بإجراء تعديلات على هذا القانون المجحف بمصالحهم وقد تمت التعديلات بالفعل في أوائل عهد الثورة في إطار السياسة الرامية - عندئذ - إلى تشجيع الاستثمارات الأجنبية .

ولقد انتشرت الاستثمارات الأمريكية في مصر في مجالات متنوعة تمثلت أهمها في المجال المالي من إنشاء فروع لبنوك وشركات تأمين والتي يَسْرَت المعاملات المالية بين الشركات المصرية والأمريكية ، مجال الصناعات الاستخراجية من تنقيب واستخراج البترول - الذي كان غالبيته في أيدي الشركات الانجليزية من قبل - كذا المجال التجاري من تجميع وتجارة بعض أنواع السيارات أوقف غبارها والصناعات المتعلقة بها ، وأيضا الصناعات النجهيزية والغذائية كحلج الأقطان ويستره الألبان ، وإن جاءت الغلبة لمجال البترول الذي توجهت غالبية الاستثمارات الأمريكية لتوظف فيه ، وإن تعذر تحديد نسبته إلى باقى الاستثمارات على وجه الدقة ، وهذا يتوافق مع استراتيجية سياسة الاستثمارات الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط ككل في فترة الدراسة والتي وظفت معظمها في هذا المجال .

ولقد تعددت الآراء، حول أن إجراءات التخصير عام ١٩٥٧ قد قطعت الطريق أمام الاستثمارات الأجنبية ومن بينها الاستثمارات الأمريكية لترسيخ وجودها بالسوق المصرية . وإن كان لهذه الآراء، وجاهتها - إلى حد ما - فقد أثرت تأثيرا محدودا على بعض أنشطة الاستثمارات الأجنبية موضع الدراسة . وخاصة التي لا تقو به عمليات صناعية كالوكالات التجارية وفتح البنوك وشركات التأمين وبالتالي تسببت في انكماش مجالات الاستثمارات الأمريكية إلا أنها لم تؤثر على حجم تلك الاستثمارات التي وظفت معظمها في مجال البترول . وهو المجال الذي لم يتأثر بإجراءات التخصير باعتباره من المجالات الصناعية . ومع هذا كانت لتلك الإجراءات آثار سلبية على الشركات التي لم يطبق عليها إجراءات التخصير ، إذ ربما فكر عديد منها في تقليص أنشطتها أو تصفية أعمالها لشعورها ؛ بوجود مناخ عدائي ضد الاستثمار الأجنبي في مصر عقب قوانين التخصير ، وهذا ما كان له نتائج على نشاط الاستثمار الأمريكي الذي كان آخذاً في النمو في مصر منذ نهاية الحرب العالمية الثانية